الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة عبان رمضان 462" –البويرة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

إعداد الطالبتين:

- بلحجار نصيرة
- شريفي خديجة

تحت إشراف الأستاذة:

د/ بغدود راضية

لجنة المناقشة:

لقب واسم الأستاذ	الجامعة	الصفة
د/ عليان صبرينة	جامعة البويرة	رئيسا
د/ بغدود راضية	جامعة البويرة	مشرفا
د/ وهابي كلثوم	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الشكر وعرفان

ونحن نضع اللمسات الأخيرة من بحثنا نشكر المولى عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا العمل.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى أستاذتنا الفاضل **د.بغدود راضية** الذي لم علينا بتوجيهاته المستمرة.

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق المعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

كما لا يفوتنا أن نشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا المذكرة وعلى ما سيقدمونه من توجيهات.

كما نتقدم بشكرنا إلى العاملين بالوكالةبنك الفلاحة و التنمية الريفية عبان رمضان 462.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

إن أصبنا من الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان ولله الحمد والشكر أولا وأخيرا.

إهداء

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لا أملك أغلى منها أهدي ثمرة هذا العمل

إلى: الأم الغالية

إلى من أوصى بما الله ورسوله وجعل رضاهما و طاعتهما من طاعته إلى أعز الناس.

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض "أمي الغالية "

وإلى من بهم يشد ساعدي وتعلى هامتي سندي وركائز نجاحي "إخوتي "

إلى زميلة التي اشكرها على المساعدة يدو لامية

فـهـــرس المحـتـــويـــات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	
كلمة الشكر	
فهرس المحتويات	I-II
فهرس الجداول والأشكال	III
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	VII-XI
الفصل الأول **لمحة حول واقع القطاع الفلاحي و سياسته في الجزائر (1962-2017)**	
تمهيد	02
المبحث الأول : القطاع الفلاحي في الجزائر	35-03
المطلب الأول : تطور القطاع الفلاحي في الجزائر	09-03
المطلب الثاني :القطاع الفلاحي في ظل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر	23-09
المطلب الثالث : الدعم الفلاحي في الجزائر (2010-2017)	35-24
المبحث الثاني :تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	41-35
المطلب الأول :مفهوم و أهمية تمويل القطاع الفلاحي	36-35
المطلب الثاني : إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية	39-36
المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة التمويل القطاع الفلاحي و مشاكله	41-39
المبحث الثالث : القروض البنكية و دورها في تمويل القطاع الفلاحي	51-41
المطلب الأول :القروض البنكية و أنواعها	45-41
المطلب الثاني : مفهوم القروض الفلاحية	49-45
المطلب الثالث : مراحل و شروط منح القرض	51-49

خلاصة	52
الفصل الثاني دراسة حالة القرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى وكالة عبان رمضان 462 البويرة	
تمهيد	54
المبحث الأول : ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	69-55
المطلب الأول : تعريف ومبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية	57-55
المطلب الثاني : دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية و هيكله التنظيمي	62-57
المطلب الثالث : تقديم وكالة عبان رمضان 462	69-63
المبحث الثاني: القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي	77-69
المطلب الأول : قرض التحدي	72-69
المطلب الثاني : قرض الرفيق	73-72
المطلب الثالث : التقنيات البنكية الخاصة بتسيير القرض الفلاحي	77-73
المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لتقديم القرض الرفيق من طرف وكالة عبان رمضان 462	92-77
المطلب الأول :تقديم ودراسة الملف	79-77
المطلب الثاني : الدراسة المالية للمشروع	90-80
المطلب الثالث : إجراءات المتبعة في حالة عدم التسديد	92-91
خلاصة	93
خاتمة	98-95
قائمة المراجع	103-100

قائمة **الجداول**

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
1-1	الانتاج الفلاحي خلال سنة 2015	7-6
2-1	نسبة مساهمة المحاصيل في الناتج الوطني خلال الموسم الفلاحي 2016-2017	9-8
3-1	برامج الدعم الفلاحي في الجزائر لسنة 2016	35-34
1-2	الاستثمارات (المشروع)	80
2-2	هيكل الاستثمار	80
3-2	طريقة تمويل المشروع	80
4-2	الاستهلاكات	82
5-2	مصاريف التموين	82
6-2	مصاريف الخدمات	83
7-2	مصاريف متنوعة	84
8-2	مصاريف المستخدمين	84
9-2	مدخلات المشروع(المبيعات)	85
10-2	المصاريف المالية و التسديد	87

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
1-2	وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	61
2-2	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحه و التنمية الريفية	62
3-2	الهيكل التنظيمي للوكالة	69

قـــائـمـــة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	صفحة
1	وصل استلام	105
2	محضر معاينة	106
3	وثيقة قبول	107
4	موافقة نهائية	108
5	فواتير النهائية	109
6	شيكات	110

ملخص :

يمثل الجهاز المصرفي شريان الحياة المصرفية و ذلك لمساهمة في تنمية الاقتصادية لمعظم القطاعات خاصة القطاع ألفلاحي لكون الجزائر تملك ثروة زراعية يستهان بها هذا ما يجعلنا نتساءل عن كيفية تمويل القطاع ألفلاحي كون القطاع مؤخرا يحظى بدعم كبير من طرف الدولة ضمن مخططات وطنية خصصت لها مبالغ طائلة حيث أن ابرز مجالات الدعم هو تقديم قروض . يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مستوى وكالة عبان رمضان 462 للفلاحين صنفين من القروض التحدي و الرفيق فالقطاع يتأثر كثيرا بمقياس الربحية و التحوطات من المخاطر الائتمانية لذلك على مسؤولين العاملين في الإدارة الائتمانية أن تكون لهم الخبرة و دراية تامة في دراسة التقديرات و الكشوفات المالية لأنه رغم وجود ضمانات تمحي هذه القروض يبقى الائتمان ألفلاحي يواجه جملة من المخاطر ترجع لطبيعة النشاط و القطاع.

الكلمات المفتاحية:

- القطاع ألفلاحي
- تمويل القطاع ألفلاحي
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مقدمة

مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو النامية ،حيث يحظى باهتمام متزايد ،و هذا لضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي و كذا للدور الهام و الحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ،و المتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي و في زيادة نصيب الفرد منه ، وكذا توفر مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية ،و توفير المواد الأولية و الزراعية و الصناعية لذالك قوم الجزائر بمجهدات جبارة بغية توفير الدعم اللازم عن طريق امتيازات و تسهيلات للحصول على قروض بنكية.

و مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986 و تفاقم المديونية و تأكيد هشاشة النظام القائم ، فقد استدعى الأمر إلى القيام بجملة من الإصلاحات التي تقوم بتمهيد للدخول إلى الاقتصاد السوق ، و استجابة لهذا المحيط من الضروري تحويل النظام المصرفي من مجرد ناقل إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد و تخصيصها ، و العمل على تغيير سياسة التمويل ، و إعادة تعريف العلاقات بين الوحدات الإنتاجية التي دخلت عهد الاستقلالية ، و أصبحت تتعامل بقواعد السوق في إطار ما يمليه قانون النقد و القرض 10/90 ، المؤرخ في 14 افريل 1990 مما استوجب إعادة النظر في سياسة تمويل القطاع الفلاحي .

و نظرا للمكانة الكبيرة التي يكتسبها القطاع الفلاحي في الجزائر ، فقد حظي باهتمام و تركيز كبيرين من قبل الدولة حيث أصبح يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و برز ذلك من خلال تبنيه العديد من البرامج التنموية و السياسات الفلاحية.

الاشكالية :

انطلاقا مما سبق ، ارتأينا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة الدولة الجزائرية في تمويل القطاع الفلاحي ، و ما واقع ذلك ببنك الفلاحة و التنمية الريفية عبان رمضان 462 ؟

الأسئلة الفرعية :

- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ، و ماهية البرامج التنموية التي تتبعها الدولة لترقية هذا القطاع ؟

- ما هي أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ؟

- على ماذا تعتمد وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبان رمضان 462 في دراستها لملف طلب القرض الرفيق الموجه للقطاع الفلاحي ؟

فرضيات البحث :

لمعالجة الأسئلة السابقة و تسهيل الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات على النحو التالي :

1- خضوع القطاع الفلاحي لعدة تنظيمات و إصلاحات و تطورات منذ دخول الاقتصاد الجزائري لاقتصاد السوق ؛

2- يؤدي التمويل إلى زيادة الإنتاج الفلاحي و النهوض بالتنمية الفلاحية ؛

3- قيام وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبان رمضان 462 في دراستها لملف طلب القرض الرفيق موجه للقطاع الفلاحي على مجموعة من الوثائق الإدارية و المصاريف المتوقعة المقدمة من طرف الزبون .

أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث في معرفة ما يلي:

1-تعدد برامج و الاجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع بالجزائر ؛

2-الإلمام بأهم التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي في الجزائر ؛

3-المبالغ المالية الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من اجل تشجيع الشباب على خدمة الأرض؛

4-إقامة العديد من الصناديق و المؤسسات التي تقوم بمدى الدعم لهذا القطاع .

أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف و هي كالتالي :

-البحث عن المشاكل التي تعيق تمويل القطاع الفلاحي و إيجاد حلول لها ؛

-إبراز و تأكيد الدور الذي تلعبه المخططات المبرمجة للقطاع الفلاحي ؛

- التعرف على القروض الممنوحة للفلاح من طرف البنك.

أسباب اختيار الموضوع :

يرجع إهتمامنا بالموضوع للأسباب التالية:

-رغبة شخصية في الاطلاع على هذا الموضوع ،و ذلك لطبيعة البيئة المحيطة بنا كون ولاية البويرة ولاية فلاحيه ؛

- محاولة اكتشاف أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري ؛

-الاهتمام الذي يحضى به القطاع خاصة في الآونة الأخيرة من مشاريع و مخططات تنموية .

منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة :

من أجل دراسة الإشكالية و الإجابة على الأسئلة المطروحة و نضرا لطبيعة المحتوى تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي و ذالك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري و إبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع و الاعتماد على المجتمع التطبيقي في دراسة حالة .

المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة في البحث :

اعتمدنا في بحثنا هذا على المزيج بين منهجيين:

في الجانب النظري : اعتمدنا على المنهج الوصفي للإلمام بجوانب الموضوع النظري ؛

في الجانب التطبيقي : خصص كدراسة تطبيقية بالاعتماد على المنهج التحليلي .

و اعتمدنا في بحثنا هذا بالدرجة الأولى على الكتب و أطروحات الدكتوراه و الماجستير و كذا المجلات و التقارير ، الملتقيات ، المنشورات ، القوانين و المراسيم ، بالإضافة إلى شبكة الانترانت ، كما لجانا في دراستنا التطبيقية إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبان رمضان 462 ولاية البويرة .

*** حدود الدراسة :**

تتمثل حدود الدراسة في الإطار الزمني و الإطار المكاني لها :

الحدود المكانية: بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبان رمضان 462 – ولاية البويرة-

الحدود الزمنية : تم تطبيق الدراسة الميدانية من 27 ماي إلى 27 جوان

الدراسة النظرية : من سنة 1962الى غاية 2017

هيكل البحث: قمنا بتقسيم الموضوع إلى فصلين تسبقها مقدمة عامة و تليها خاتمة عامة، و هي كالتالي :

- الفصل الأول : يتعلق هذا الفصل حول واقع القطاع الفلاحي و سياسته في الجزائر للفترة (1962-2017) و يتضمن ثلاثة مباحث ، نقدم في المبحث الأول لمحة حول القطاع الفلاحي في الجزائر ، تم تقسيمه أيضا إلى ثلاثة وهي تطور القطاع الفلاحي في الجزائر ، كذلك القطاع الفلاحي في ظل برامج الوطني للتنمية الفلاحية ، و أيضا الدعم الفلاحي في الجزائر للفترة (2010-2017) ، أما في المبحث الثاني فتناولنا تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر فتم دراسة إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية و أيضا شروط

نجاح سياسة التمويل القطاع الفلاحي و مشاكله ، و في المبحث الأخير سنعطي فكرة حول القروض البنكية و القروض الفلاحية .

- الفصل الثاني : سنحاول إجراء دراسة تطبيقية لملف قرض الرفيق على مستوي و كاله بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبان رمضان 462- بولاية البويرة – موجه للقطاع الفلاحي .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا المبحوث حيث سنقوم استعراضا أهمها كما يلي:

1- خديجة على بودية ، دور السياسة المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد العام (المالية العامة) ، كلية التجارة قسم المالية العامة ، جامعة الإسكندرية سنة 2006/2005 .تناولت في دراستها مفهوم الزراعة و تطورها و أهميتها في الفكر الاقتصادي ، ثم تحديد واقع القطاع الزراعي و أهميته في الاقتصاد الجزائري ، كما تناولت السياسة المالية التي طبقتها الجزائر في القطاع الزراعي منذ 1992 و نتائجها على القطاع ، بالإضافة إلى تحليل للسياسة المالية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة لرفع مستوى هذا القطاع و جعله قادر على تحقيق الأهداف و فق أحكام و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة . و توصلت في دراستها إلى أن دور السياسات المالية في التنمية القطاع الزراعي له أهمية بالغة ، خاصة بالنسبة لبلد نامي كالجزائر ، لا يملك قدرات و إمكانيات تجعله منافسا قويا للدول الأجنبية في المجالات الأخرى ، في حين انه يملك من عوامل الإنتاج الزراعي ما يمكنه من خلق أو بالأحرى احتلال منصب استراتيجي عالمي ، كما أنا الجزائر قد وقعت مؤخرا اتفاق الشراكة الاورو متوسطية الذي يتطلب منها تخفيض الضرائب الجمركية بنسب كبيرة على العديد من الواردات الزراعية ، و بذلك تكاد تنتقي الحماية الجمركية التي كانت تطوق بها قطاعها الزراعي ، الأمر الذي تطلب منها ضرورة الاعتماد على ما تبقى لها من أدوات السياسة الاقتصادية و المالية بشكل خاص حتى ترفع من القدرة التنافسية لهذا القطاع . لكن لت تتناول في دراستها إلى شروط نجاح سياسة التمويل القطاع الفلاحي و مشاكله وهو ما سوف نقوم به في هذا العمل .

2- مسعود مزموري، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2012/2000 (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد تنمية ، جامعة باتنة – الجزائر – تناول في دراسته سياسة التمويل الزراعي و المشاكل التي تواجهه ، ثم تطرق إلى تمويل القطاع الفلاحي في ظل مخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2008/2000) ، أما في الجانب التطبيقي فتطرق إلى دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي ، و توصل من خلال دراسته التطبيقية إلى أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعتبر بمثابة المحور المالي و المتعامل المركزي لتنمية القطاع الفلاحي ، كما وضح من خلال

الدراسة أن دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تنمية و تقييم السياسة الائتمانية للبنك ، قيامه بمساهمة مهمة في تقديم التمويل الزراعي من القروض طويلة الأجل و القروض متوسطة و طويلة الأجل ، و القروض بدون فائدة ، كما تقوم بدور في تمويل التنمية الريفية من خلال الوكالات الفرعية المنتشرة عبر كامل التراب الوطني .

الفصل الأول

لمحة حول واقع القطاع الفلاحي وسياسته في الجزائر

2017-1962

تمهيد:

تبنت الجزائر بعد الاستقلال عدة سياسات من أجل محاولة بناء قطاع فلاحي كفء يواكب العصر وجعله قاعدة متينة للاقتصاد الوطني، باعتباره العصب الحساس في اقتصادها، وهذا راجع لأهمية الزراعة كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية، وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة، فلا طالما آمنت الجزائر بأن هذا القطاع يمثلا لعلاج الأنجع للقضاء على التبعية الغذائية و توفير منتوج كما ونوعا، وبأنه قادر على زيادة صادراتها خارج المحروقات، ولهذا فقد تبنت الجزائر عدة مشاريع للنهوض بالقطاع، خصصت لها مبالغ مالية معتبرة.

واعتمدت على استثمارات التنمية وفقا لسياسات محددة ومدروسة تمس مختلف جوانبه، وتعالج أهم المشاكل التي يعاني منها بداية من خيار التسيير الذاتي والثورة الزراعية، ثم جاء عقد الثمانينات أي بدأ التخطيط للقطاع، ثم جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحة الذي كان له تأثير كبير مع القطاع من خلال الإجراءات الداعمة للقطاع والذي ي معتبر مقلع الدعم ألفلاحي في الجزائر.

ولدراسة هذه الجوانب ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- القطاع الفلاحي في الجزائر لفترة (1962-2017)
- تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر
- القروض البنكية ودورها في تمويل القطاع الفلاحي

المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر لفترة (1962-2017)

يعتبر قطاع الفلاحة العصب الحساس لاقتصاد الدول خاصة الدول النامية من بينها الجزائر، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث من خلال إعطاء لمحة حول تطور قطاع الفلاحة في الجزائر، وكذا سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وفي الأخير سوف نتطرق إلى شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ومشاكله.

المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب تقديم أهم التطورات التي شهدها القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال والمراحل التي مر بها القطاع الفلاحي في الجزائر إلا غاية يومنا هذا.

أولا: تطور قطاع الفلاحة بعد الاستقلال (1962-1989)

1- نظام التسيير الذاتي: عند حصول الجزائر على استقلالها واجهتها وضعية صعبة جدا، فالاقتصاد كان منهار وعديم القاعدة، قائم أساسا وبالدرجة الأولى على الفلاحة واستغلال النفط ويتميز القطاع الفلاحي بوجود قطاعين هما: القطاع الحديث والذي يستولي عليه المعمرون، كما يعتمد على الوسائل الإنتاجية الحديثة الموجه لخدمة الاقتصاد الفرنسي والقطاع التقليدي ويملكه الجزائريون ويستغلونه بوسائل بسيطة، يهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

عرف القطاع الفلاحي بعد الاستقلال عدة تنظيمات وقوانين[1]، وشهد عدة تطورات بدءا من مرحلة التسيير الذاتي، إذ كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا مؤلما نتيجة لتنفيذ سياسة الأرض المحروقة من قبل منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين، والتي كان غرضها عدم انتفاع الجزائريون بها بعد الاستقلال، وقامت الدولة باتخاذ أول إجراء، وهو إعلان أملاك المعمرين دون مالك، وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه "تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها[1]"، ثم

1- رفعت لقوشة، **التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1998، ص 20.

1- عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 50

تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم 3 مارس 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية،

حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2.4 مليون هكتار، ثم مرسوم أكتوبر 1963 وفيه قرر الرئيس بن بله تأميم كل أراضي المعمرين، ووضع جميع الأراضي تحت تصرف التسيير الذاتي.

إلا أن نظام التسيير الذاتي لم يحقق الأهداف التي كانت منطوية به، وذلك راجع إلى المشاكل التي عرقلته وأدت إلى إجهاض هذه التجربة.

2- **قانون الثورة الزراعية:** وهي المرحلة الثانية المعدة من 1971 إلى 1980، والتي جاءت نتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا أصدر ميثاق الثورة الزراعية 1971/07/14 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية مايلي: "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها.

إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية والرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق تقنيات فعالة، وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة، فبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا، وبعد 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت مساعدات الدولة للفلاحين وهذا بسبب تحديد الملكية[1].

3-**إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:** وهي المرحلة الثانية الممتدة من 1980 إلى 1989، والتي جاءت نتيجة للمشاكل التي كان يعيشها القطاع الزراعي في الجزائر بصفة عامة والقطاع العمومي بصفة خاصة، رأت الدولة آنذاك إدخال إصلاح جديد على هذا القطاع، بهدف تفعيل وإعطاء المكانة الاقتصادية اللازمة له بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى والحد من الازدواجية التي أصبح هذا القطاع يتصف بها، وكذا الحد من فوضى

1- عمر صدوق ، مرجع سبق ذكره ، ص 55

التسيير والتدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير المفروضة على هذا القطاع، والتقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسيرة ذاتيا وبعض مزارع الثورة الزراعية[1].

الأمر الذي أدى إلى إنشاء القطاع الفلاحي الاشتراكي وذلك عن طريق دمج مختلف مزارع التسيير الذاتي وقدماء المجاهدين ومزارع الثورة الزراعية، للتخلص من الازدواجية، حيث تم تكوين 3500 مزرعة فلاحية اشتراكية تتربع على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 2 830 000 هكتار[2].

أما في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) اقتضى بضرورة إعادة النظر في سياسة التنمية التابعة، حيث أعطت الدولة اهتماما بالغا للقطاع الفلاحي بغلاف مالي قدره 40 مليار دولار، وركز هذا المخطط على تحسين نوعية الإنتاج الوطني مع تخفيض نسبة الواردات وزيادة الصادرات[3].

في الإصلاح الزراعي لم يتوقف عند تكوين الوحدات المنتجة، بل تعدى إلى إنشاء هياكل ومؤسسات الدعم الفلاحي، فقد تم تكوين قطاعات التنمية الفلاحية (SDA*) والتي بلغ عددها قرابة 100 قطاع على المستوى الوطني، يتولى كل قطاع متابعة المزارع الواقعة في إقليمه بتقديم المساعدات للمزارع فيما يتعلق بالأعمال التقنية التي يصعب على عمال المزرعة القيام بها لإكمال عملية الإصلاح هذه تدعمت بإنشاء هيئة تمويل متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي، تمثلت هذه الهيئة في إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية، بهدف تسهيل إجراءات التمويل التي كان يعاني منها القطاع.

ثانيا: واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990-2017)

في سنة 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، وبلغت المساحات الزراعية المستغلة خلال هذه الفترة 4 552 000.

1- زويتر الطاهر، **إشكالية التشغيل في الزراعة**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر، 2009، ص 77.

2-عمر جنينة ، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة**، ، دار المجد ، سوريا ، 2011،ص 20 .

3-نفس المرجع السابق ، ص 23.

وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي، واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم، قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير، شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات) جبائية وشبه جبائية للفلاحين، وبلغ الإنتاج الفلاحي 10% من الإنتاج الداخلي الخام[1].

كما تم إصدار قانون سنة 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع، وشمل البرنامج أيضا إجراءات تهدف لدعم الاستغلال الزراعي وتوفير شروط الحركة للإنتاج الزراعي الى جانب تطوير الصيد البحري وترقيته وتحسين وسائل الصيد، مع توسيع وتهيئة موانئ الصيد وتوجيه الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع وعرفت سنة 1996 صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها، تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق، ثم جاء برنامج إعادة الهيكلة الذي مس كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي.

ومن ثم شرع في تطبيق برنامجين تنمويين لتطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية، الأول استغرق تنفيذه 05سنوات (2010-2015) كان من أهدافه الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2014، حيث سجلت نسبة 7%، والجدول التالي يوضح الإنتاج الفلاحي خلال سنة 2015:

الجدول (1-1): الإنتاج الفلاحي خلال سنة 2015

الإنتاج الفلاحي 2015	الكمية (بالطن)
الحبوب	4000 000.00
البقوليات	1 500000

1- رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر ، الجزائر، 23 ديسمبر 2003، ص ص 06-08.

البطاطا	1940 000
شمندر سكري	80 ألف طن من السكر يمثل 10 من احتياجات الاستهلاك
زيوت نباتية	50 ألف لتر من يمثل 10 من احتياجات الاستهلاك
تمور	3 100 000
زيتون	400000
حليب	102000
لحوم حمراء	400 000
لحوم بيضاء	300 000

المصدر: عزاوي عمر، **إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية ، 2013 ،ص 205.

أما البرنامج الثاني، برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي استغرق خمس سنوات من 2008-2013، فإنه يهدف لتثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، وتحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل، الأشغال العمومية في الفلاحة والتنمية الريفية. وقد عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا سنة 2013، حيث سجل الناتج الداخلي الخام نسبة نمو قدرها 2.4 % وشكل الإنتاج الزراعي نسبة 9.3 % من القيمة المضافة الإجمالية.

وقد سجل هذا القطاع نموا بنسبة 20 % سنة 2013 بفضل المرد ودية التي عرفها إنتاج الحبوب الذي بلغ 61 مليون قنطار، وعرف القطاع الزراعي ارتفاعا في المساحة الصالحة للزراعة التي ازداد حجمها بحوالي 40 ألف هكتار، وازدادت مساحة الأشجار المثمرة ب 41 ألف هكتار منذ شهر جانفي 2013، وفيما يخص المناطق الرعوية فقد استفادت بين جانفي 2013 وجوان 2014 من حوالي 50 ألف هكتار من المغروسات الجديدة

وقرابة 3 ملايين هكتار من المساحات الخاضعة للحماية، كما تم إعادة تأهيل 6000 مستثمرة زراعية خلال نفس الفترة واستغلال عدة سدود جديدة[1].

أدت التدابير التي اتخذتها الدولة سنة 2013 خاصة مسح حوالي 40 مليار دينار من ديون الفلاحين ووضع برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي يقدر ب 1000 مليار دينار على مدى الفترة الخماسية 2013-2017 إلى تسجيل نتائج معتبرة، منها إنتاج حوالي 27 مليون قنطار من البطاطا مقابل 19 مليون قنطار سنة 2010، وتكثيف إنتاج الحليب مما أدى إلى تقليص كميات مسحوق الحليب المستورد.

وحسب الإحصائيات لسنة 2012 فقد خصصت الجزائر 135 مليار دولار لدعم المواد الغذائية الأساسية منها: الحبوب ودعم القدرة الشرائية للمستهلكين، وأصبحت الجزائر تغطي ما نسبته 72% من احتياجاتها والباقى يعوض ببرامج استراد، حيث بلغت واردات الجزائر من المواد الغذائية 8.1 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاض قدره % 9 .77 مقارنة مع سنة 2014.

ويعود هذا الانخفاض الذي شاهدته الواردات الغذائية إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة والتي تسعى من خلالها إلى زيادة الإنتاج المحلي وكذا زيادة الاستثمار في المجال الفلاحي غية تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال زيادة الصادرات وتقليص الواردات.

كما عرف الإنتاج الفلاحي ارتفاعا بقيمة 29 مليار دولار في الموسم الفلاحي 2016-2017 مقارنة ب 22 مليار دولار في الموسم الفلاحي 2013-2014، والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة المحاصيل في الإنتاج الوطني خلال الموسم الفلاحي 2016-2017.

الجدول (1-2): نسبة مساهمة المحاصيل في الناتج الوطني خلال الموسم الفلاحي (2016-2017).

المحاصيل	نسبة مساهمة المحاصيل في الإنتاج الوطني خلال ا أصل 2017-2016 %
الخضر	29.2
الزراعات الكبرى	11.8

1- رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة في الجزائر وأثارها على تطوره**، اطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة الجزائر، 2008، ص30.

التمور	8.4
الفواكه	7.8
الحمضيات	5.9
الحليب	6.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2017.

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي في ظل البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية في الجزائر للفترة (2014 -2017)

بهدف بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، تساهم في رفع التحديات التي واجهت الفلاحة في السابق والتي تواجهها في الحاضر، جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA*) ليجسد هذه الطموحات، وذلك من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والقدرات الموجودة، معتمدا في ذلك على البرامج التي جاء بها هذا المخطط،ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز أسس وأهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ومناهج تنفيذه وفي الأخير سوف نتطرق إلى الآليات الحديثة في تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

أولا: ماهية البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية فيما يلي:

1- مفهوم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[1]

* PNDA : Plan national de développement agricole.

1- بوجيهي محمد ، **تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر** ، **مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير** ، في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم مالية ، جامعة قسنطينة ، 2006 ، ص8

وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، ولتحقيق هذا حدد لهذا المخطط محورين[1]:

المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وتتضمن البرامج التالية:

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- برنامج تكييف أساليب الإنتاج.
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي التكييف، النقل، التخزين)؛
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي.

المحور الثاني: برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي والنافع؛
- برنامج التشغيل الريفي؛
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- برنامج الحماية وتنمية المناطق السهبية؛
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء.

2- أسس البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية: إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط (الاستصلاح في شمال وجنوب البلاد، تحويل أنظمة الإنتاج والاستعمال العقلاني

1- سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 08.

للموارد المالية للدولة) تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة.

هذه العمليات الأساسية تفرضها المعوقات المتعلقة بالتربة والمناخ، لأن معظم الأراضي الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف وتربتها مهددة بالانجراف والتدهور بسبب تقنيات وأنظمة الإنتاج غير الملائمة، كما أن التوجيهات الواردة في برنامج الحكومة، تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

بالنظر إلى البعد الدولي، فإن المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا، وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وصناعية وغذائية بالمقابل الاستعمال المشروط والمصمم للبرامج المحددة.

يسمح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للدولة بالمرور في النفق الإجباري والذي كان لزمن طويل يصف الفلاحين والمؤطرين كذلك، بأنهم فلاحين مقاولين، كما يسمح بالضمان الجيد للتحول من التسيير المخطط إلى التسيير بالطلب للاستثمارات الإنتاجية الناجحة، وهذا بواسطة ميكانيزمات تدفع للشفافية، ويجب الإشارة إلى أن مجموعة البرامج المشكلة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية هي كلها مقبولة من طرف سكان العالم الريفي وتحقق رغباتهم المتعددة : محاربة الفقر، تحسين القدرة الشرائية، الاستقرار السكاني، خلق مناصب شغل، التوازن الجهوي، الأمن الغذائي، النمو.

3- أهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية: يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة، وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة .

كما سطرت الدول عدة أهداف على الأمدين المتوسط والبعيد وتتمثل أساسا في[1]:

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛

1- دحمان سعيد ، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،في علوم اقتصادية ، تخصص مالية عامة ، جامعة مسيلة ، 2000ص71.

- الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- إعادة هيكلة المحال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين؛
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج)؛
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تحسين التنافس الفلاحي ودمه في الاقتصاد العالمي.

كما يهدف المخطط إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع وتوسيع الواحات بالجنوب و قدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج ب 600000 هكتار[1] الواحد .

4-مكونات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يتمحور تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حول المكونات الرئيسية الأربعة التالية[2]:

-إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة المدعمة عن طريقة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA*)؛

-تكييف الأنظمة الزراعية في المناطق الطبيعية؛

-دعم الاستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز والاستصلاح في الجنوب؛

-المخطط الوطني للتشجير.

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مرجع سبق ذكره، ص 72.

2- بوعزيز عبد الرزاق، **محاولة تفييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2011-2015**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، تخصص اقتصاد بنكي ، 2005، ص 45.

* FNRDA: Fonds National de Régulation et du Développement Agricole

أ- برنامج تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية لمختلف الفروع: تم وضع البرنامج من بين أهم البرامج للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إذ أنه يكتسي الأهمية الكبرى ضمن إجراءات المخطط، وأن البرامج الأخرى تصب أساسا في هذا القطاع، فهو يعتمد إلى تدعيم الإنتاج الفلاحي الوطني وتحسين الإنتاجية في مختلف الفروع للمساهمة في التخفيف من عبء الفاتورة الغذائية، وفي هذا الإطار تم اعتماد التزامات مرشدة ووضعها لخدمة وحدات إعادة الإنتاج.

وتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الوراثية، كما تم إدخال نصوص لدعم هذا البرنامج بواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لتبسيط الإجراءات وإعطاء شفافية وليونة كبيرتين في إطار المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات المناطق المتجانسة، بما يضمن الوصول إلى الأهداف وتسديدها وتخضع هذه المخططات إلى دراسات معمقة من طرف الأقسام الفرعية الفلاحية من أجل معرفة الشروط المناخية والفلاحية للمناطق المعينة واستنتاج المحاصيل الملائمة القابلة للتكييف أو إعادة استبدالها [1].

ب- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج: الهدف من هذا البرنامج، هو تكييف أنظمة الإنتاج مع الظروف المناخية والتربة، وهذا للخروج من أساليب الاستغلال الممارسة حاليا في الكثير من مناطق الوطن الغير مؤهلة لاستقطاب بعض الأنواع من الزراعات، لذلك فهذا البرنامج يحتم على الفلاحين تحقيق ملائمة نوع الزراعة مع الوسط وهذا للزيادة في الإنتاج وحمايته والمحافظة على الموارد الطبيعية وكذا تحسين مداخيل الفلاحين، ويستمد هذا الدعم ميزته كونه[2]:

- يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل الفلاحين (المساعدة لإيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية على المدى المتوسط، من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية لإنجاز برنامج تحويل الأنظمة الزراعية)؛
- يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في محملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتوج نفسه؛

[1] - بو عزيز عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 50

[2] - المخطط وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سابق، ص 76.

بالرغم من أن هذا البرنامج اعتبر محورا أساسيا في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، من خلال حرصه على تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والخصائص المحلية وتكييف أنظمة الاستغلال في المناطق الجافة وشبه الجافة، إلا أنه لقي صعوبات أساسها ضعف وسوء تقييم الأراضي الفلاحية وحصر مزاياها والظروف الملائمة لكل منتوج حتى يتم توجيهه لمنطقة إنتاجه وتدعيمه.

ت- **برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** تم الشروع في تنفيذه منذ سنة 1997 أي قبل بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والهدف الأساسي من هذا البرنامج هو تثبيت واستقرار سكان الريف، وهذا من خلال:

-تحسين مستوى معيشتهم؛

-الزيادة في الإنتاج؛

-توسيع المساحة الصالحة للزراعة (SAU*) ؛

-خلق مناصب شغل دائمة بالإضافة إلى اشتراك السكان المحليين في هذا البرنامج.

ث- **البرنامج الوطني للتشجير:** مهمته الاستجابة للانشغالات الوطنية في المجال الغابي والإيكولوجي ويرمي إلى تحقيق[1]:

- حماية التربة وذلك بمكافحة التعرية والتصحر باستعمال تقنيات ملائمة؛
- إعادة تشكيل الغابات وذلك بغرس الأشجار؛
- المحافظة على الأحواض التجميعية للسدود.

كما يهدف هذا البرنامج إلى رفع نسبة التشجير من 11% إلى 14% في المناطق الشمالية للبلاد، غيران هذه الأهداف قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر غرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، اللوز، الكرز .... الخ) وهذا من أجل حماية التربة وضمان مداخيل للفلاحين من خلال استغلالهم للمناطق الغابية.

*SAU: Superficie Agricole Utile

1- سلطانة كتفي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ثانيا: وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية معدلة للبعض ومحفزة للبعض حتى تصبح متلائمة ومتطلبات إنجاز الأهداف المحددة :[1]

1- الآلية المالية: فهي متعددة ومتكاملة من أجل ضمان تمويل ملائم للبرامج، والمكلف بها الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وصناديقة الجهوية، ليصبح الشباك الوحيد للفلاحين وتسيير الصناديق العمومية وكذلك المهام المتعلقة بالقرض والتأمينات الفلاحية.

أ- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA): أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.

ولقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

- المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ 2000/05/30 في المحدد لكيفيات تسيير الصندوق؛
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 2000/06/25المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق؛
- مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 2000/06/08 والمحدد من جهة الشروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات، وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

ومن المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق:

– **إيرادات الصندوق:** يتحصل الصندوق على موارده من:

- تخصيصات ميزانية الدولة؛
- الموارد شبه الجبائية؛
- موارد التوظيف؛
- الهبات والوصايا؛
- كل الموارد الأخرى والمساهمات والإعانات الأخرى عن طريق التشريع.

[1] - سلطانة كتفي، مرجع سبق ذكره، ص20.

– **نفقات الصندوق:** يستخدم الصندوق موارده في تدعيم العمليات الفلاحية التالية:

- الإعانات التي تتضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمر دودية الفلاحية؛ الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية؛
- الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة الحبوب وبذورها؛
- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة؛
- الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعية الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل؛
- تسويق الإنتاج وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره؛
- التكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين المهني والإرشاد الفلاحي وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع المحققة.

ب- **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:** أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1998 التمويل برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، وذلك لزيادة مساحة الأرض الصالحة للزراعة من جهة وخلق مناصب عمل من جهة أخرى، هذا الصندوق تقوم بتسييره مؤسسة عمومية اقتصادية هي العامة للامتيازات الفلاحية[1] (GCA*)، والتي أنشأت من طرف مجلس مساهمات الدولة بتاريخ 23 ديسمبر 1997.

ت- **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:** القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار[2]، انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001، ولهذا فالصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA*) مدعوا للتكفل بمهمة أساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاثة هي[3]:

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

* GCA: Générale des Concessions Agricoles.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80

* CNMA: Caisse Nationale des Mutualité Agricole.

3- دعاء خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000_07 السياسية والعلاقات الدولية**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 89.

- هيئة للإقراض؛
- التأمين الاقتصادي؛
- محاسب للصناديق العمومية.

ومن أجل القيام بدوره تم توجيه رسالة في شكل منشور خاص إلى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي يحدد فيها الإجراءات الجديدة المتعلقة بتمويل البرامج الفلاحية، وبما أن التأمين الاقتصادي الفلاحي مكملا وضروريا للقرض يجب تطويره عبر ترقية أشكال جديدة للتأمين ملائمة للأهداف المحددة في برنامج تنمية الفروع وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج.

هذه الأشكال الجديدة التي ستوضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من قبل الصندوق تعد ضمان للحصول على القروض.

2-الآلية التقنية: تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال، وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي.

تهدف هذه الطريقة إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي وعلى المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية وسيرها، ويتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة: التكوين، الإرشاد، الإعلام والاتصال.

أ- في مجال التكوين: يهدف إلى تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة ولوزارة التكوين المهني، فهي موجهة لإطارات مديريات المصالح الفلاحية والأقسام الفرعية والمندوبيات الفلاحية وكذا أبناء الفلاحين وهذا لتحقيق ما يلي[1]:

- تحسين ورفع مستوى التأطير التقني؛
- تحديد المعارف المتعلقة بالقطاع؛
- تدعيم قدرات المؤطرين للقطاع في مجال التحليل والتلخيص؛

1- دعاء خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

- تكوين الفلاحين حسب احتياجات القطاع وطلباتهم.

ب- في مجال الإرشاد والدعم التقني: تنفيذ برامج الإرشاد المقرب والدعم التقني للفلاحين، باشتراك المعاهد التقنية المتخصصة والإدارة الفلاحية المحلية والغرف الفلاحية.

ت- في مجال الإعلام والاتصال: حيث يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلامية مختلفة عبر مختلف وسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية لضمان:

- تسيير فعال وشفاف ومسئول؛
- تحسين صورة القطاع والتعريف بقدراته؛
- نشر وشرح برامج القطاع؛
- تثمين التجارب الناجحة؛
- تدعيم الاتصال والإعلام المباشر عن طريق التجمعات المحلية؛
- تسهيل الاستقبال وتحسين الاتصال بالمستثمرين الفلاحين.

ثالثا: الآليات الحديثة في تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

سنحاول تقديم الآليات الحديثة أو البرامج التكميلية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وذلك من خلال:[1]

1- توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى أبعاد ريفية: شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية ابتداء من شهر جوان 2002 في توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى التنمية الريفية في السياق الوطني الراهن لبلادنا، فهي ناتج التحول الاقتصادي والاجتماعي، نابعة من ضرورة التكيف مع متطلبات هذا التحول والحد من آثاره السلبية، أو غير المرغوب فيها، وبعث صورة أخرى للعالم الريفي، في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى بعث الحياة في المجالات الريفية خاصة في المناطق المعزولة، وقد تطور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والنفسية والتنظيمية التي تم

1- سلطانة كتفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 150

حصرها والتي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا أو في تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (التكامل الاقتصادي والاجتماعي): يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مسعى يرمي إلى تأمين التوافق بين الإستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية والقاعدية، ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والأوساط الريفية وخصوصياتها، وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمحور أساسا في[1]:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي، الغابي والرعوي؛
- مراقبة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة رد الاعتبار للمهن الريفية، خلف أنشطة اقتصادية جديدة)؛
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة؛
- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها (عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها) والتشجير المفيد الاقتصادي، وهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية؛
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الإستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي مازالت تحتاج خلال فترة انتقالية إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.

أ- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR*): بفضل توسيع مهام قطاع الفلاحة إلى التنمية الريفية، تم الشروع في عمليات شملت طرق تنموية مكيفة مع تنوع الأوساط ومع مؤهلا ت و معوقاتها الخاصة، وذلك بوضع مشاريع ريفية جوارية تخدم الوسط الريفي، التي تعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان المستهدفين

1- محمد احمد ، **أثار مخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية التنمية الريفية ملتقى وطني ثاني حول واقع و افاق التنمية الريفية في الجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008-02-21 ، ص22.

* PPDR: Projet de Proximité du Développement Rurale.

انطلاقا من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية والأساسية (أنشطة فلاحية، غابية، رعوية) وتوسيعها إلى أنشطة أخرى رد الاعتبار للمهن وخلق أنشطة اقتصادية أخرى ... الخ)، قصد تحسين دخلهم ومنه تحسين ظروف معيشتهم.

– **تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:** قصد بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي يمكن أن تنجز على مستوى كل المناطق الريفية للبلاد، حيث ترجع المبادرة به إلى المجموعات الريفية المعنية في إطار مسعى مرافق للمجهودات التي تقوم بها الإدارة اللامركزية، والذي يهدف إلى التحسين الدائم لمداخلهم انطلاقا من ظروف معيشتهم.[1]

– **أهداف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:** يهدف المشروع الجواري للتنمية الفلاحية إلى[2]:

- إنعاش المناطق الريفية الأكثر حرمانا؛
- الاستغلال الأمثل والتنمية الأفضل للموارد الطبيعية؛
- الحفاظ على مختلف الممتلكات وتثمينها؛
- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماع
- تدعيم النشاطات الاقتصادية للمجموعات الريفية المعنية وترقية نشاطات جديدة.

ب- **الميادين التي يشملها المشروع الجواري للتنمية الريفية :** تتمثل الميادين التي يشملها المشروع في[3]:

- تحسين الأمن الغذائي للأسر؛
- تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية (الزراعية – الغابية - الرعوية على وجه خاص)؛ رفيق الريفية التقليدية والمؤسسة الصغيرة في الوسط الريفي والميزات الطبيعية الإيجابية وكذا الأملاك في هذا الوسط؛
- السير الدائم للموارد الطبيعية؛
- يتضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي (الطرق، الإنارة العمومية التزويد بالمياه الصالحة للشرب، المنشآت التربوية والصحية ...الخ) مخولة عن طريق موارد الدولة.

1- سلطانة كتفي ، المرجع سبق ذكره ، ص 30

2- سعيد سمير ، **أثار الزراعة الوطنية على تنمية الفلاحية والريفية** ، الملتقى الوطني الثالث حول واقع وأفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأغواط، الجزائر ، 22-06- 2011، ص10.

3- دعاء خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

• إنجاز المشاريع ذات الاستعمال الفردي (الآبار، ورشات تخص الإنتاج، وحدات تربية الحيوانات، المؤسسات الصغيرة للإنتاج وتأدية الخدمات التي تدعم عن طريق الصناديق العمومية.

3- برنامج التجديد الفلاحي و الريفي

أ- **سياسة التجديد الريفي:** التجديد الفلاحي والريفى خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009، وتؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تبعته السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي" التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك للنمو الاقتصادي الشامل".

تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الأقاليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية، والأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية)، بتحديد الشروط التي ينبغي توفير ها من أجل: ترقية فلاحة قائمة على المؤسسة، مسؤولة بيئيا وناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الاقتصادية (ريال 400.000) مستثمرة تتوفر على أكثر من مساحة 05 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد، وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شعب الإنتاج من ناحية تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم، من أجل تحفيز التشغيل بتنويع وترقية تكافؤ الفرص، ومكافحة الهشاشة والتهميش والإقصاء والمساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم و تقليص التفاوت والاختلالات من جهة أخرى.

لقد وافق برامج سياسات التجديد الفلاحي والريفي خلال سنة 2009 تطبيق جملة من الإجراءات تمحورت على وجه الخصوص حول[1]:

• نظام التمويل الذي تجسد من خلال دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مرافقة الاستثمارات الكبر للقطاع انجاز مخازن الحبوب وتجهيزات الري والبيوت البلاستيكية المقببة) وتطوير مختلف صيغ القروض المسيرة؛

1- وزارة الجزائرية، الرئيس بوتفليقة يترأس اجتماعا مصغرا خصص لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية 31/08/2010 ، 14:22 ساعة ، على الموقع

http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=10/08/30/6373411

• ترقية المهنة والمهن المشتركة عن طريق إعادة تنشيط المنظمات الموجودة أو تأسيس لجان مهنية مشتركة على الصعيد الوطني والمحلي في فروع الحبوب والحليب والتمور والبطاطا وزراعة الزيتون؛

• تأهيل المؤسسات العمومية الملحقة بالقطاع في مجال مهام إنتاج البذور والشتائل والفحول وتثمين المنتوجات المحلية.

وستسمح هذه النتائج بالاستمرار في إطار - المخطط الخماسي 2012-2017 في تجسيد سياسة التحديد الفلاحي والريفي في ظل ظرف فاعلية قصوى.

ب- سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي (2012-2017): سياسة التجديد الفلاحي والريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتم تأسيس شراكة بين القطاع العام والخاص، وتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حكومة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

كما توجد دعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي[1]:

• التجديد الفلاحي من خلال انطلاق برامج التكثيف، العصرنة واندماج الميادين واسعة للاستهلاك،التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المدخول والفلاحي، خلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي؛

• التجديد الريفي من خلال دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين، والمتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:

- حماية الأحواض المائية؛
- تسيير وحماية الإرث الغابي؛
- محاربة التصحر؛
- حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي؛

1 - برنامج التنمية الخماسي 2014 -2017، اجتماع مجلس الوزراء.

- التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي؛

• دعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2017حيث حددت أهدافه في: • تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2002-2008) إلى 8.33 % لسنوات (2012-2017)؛

• زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه؛

• دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا ب 10200 مشروع تنمية ريفية مدبجة لـ 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة؛

• التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي؛

• خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، وخلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

4-نتائج برامج التجديد الفلاحي والريفي: بخصوص تطبيق مختلف برامج سياسات التحديد الفلاحي والريفي خلال سنة 2010 فقد أبرز التقييم النتائج التالية[1]:

• نمو معتبر لاسيما في مجال الحبوب والبطاطا؛

• مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة أطلقت في 1481 بلدة في إطار التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم وتحسين ظروف معيشة السكان والإصغاء لمطالبهم وانشغالاتهم؛

• كما ساهم في بعث الصناعة الميكانيكية من خلال إنتاج الحاصدات والدراسات والجرارات والصناعة الكيمياوية لإنتاج الأسمدة قصد مواجهة تزايد الطلب على المخصبات وكذا استحداث أكثر من 240000 معادل مناصب شغل دائمة خلال سنة 2010.

1- دعاء خديجة، مرجع سبق ذكره، ص108.

المطلب الثالث: لمحة حول الدعم الفلاحي في الجزائر للفترة (2010-2017)

نظرا للظروف السيئة التي أصبحت تتخبط فيها معظم الدول جراء إهمال النشاط الفلاحي ومع تراكم جملة من المشاكل، كل هذه المعطيات ساهمت في وضع حلا لها بتفكير عقلاني بالرجوع إلى خدمة الأرض والاستفادة من مخزناتها واستغلالها أحسن استغلالا للقضاء على وحدانية المود للاقتصاد، وهذا من خلال ما سمي بالدعم الفلاحي ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف إلى طرق دعم الفلاحة، ودعم الفلاحة في الجزائر خاصة.

أولا: الدعم الفلاحي في الجزائر

يعد الدعم الفلاحي من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الزراعة والغذاء في العالم لما له من تأثيرات على التجارة في السلع الزراعية وبالتالي على القطاع الزراعي ككل، وهو ما سنتطرق له في هذا المطلب من خلال العناصر الآتية.

1- مفهوم الدعم الفلاحي: ويعرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول.

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الفلاحي بأنه "القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية[1]".

1- غردي محمد، **قطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية**، للتجارة أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص علوم مالية ، جامعة الجزائر، 2012، ص 111.

وعرفت اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الزراعي استنادا إلى ثلاث شرط بوجود شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها، وتتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة المالية وأن مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة.

مما سبق يمكن أو في الدعم الزراعي على أنه مساهمات مالية تقدم من قبل الحكومات مباشرة أو من خلال إحدى أجهزتها على أراضيها لتستفيد منها الجهات المتحصلة عليها بشكل كلي أو جزئي، حيث تتم هذه المساهمات المالية في التحويلات المباشرة للمخصصات المالية (كالقروض والمساعدات)، والتحويلات المالية المحتملة (كضمان القروض أو مسح الديون أو إعادة جدولتها)، والعائدات الحكومية المتنازل عنها (كالتخفيضات الممنوحة على ضريبة الدخل)، والمساعدات الحكومية العينية والخدمات الأخرى باستثناء البنية التحتية، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، بالإضافة إلى كل التسهيلات والمساعدات الحكومية ذات الطبيعة العامة وغير الموجهة إلى منتجين معينين أو نشاط إنتاجي معين.

2- الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي: تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، وفي هذا الاتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي[1]:

أ- تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية: اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي وتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للاضطلاع بهذه المسؤولية، مع العلم أن هذه المنهجية تمثل الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة، مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة، وانطلاقا من هذه الفلسفة التنموية فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الزراعي وتنميته، فقد انتهجت معظم هذه الدول سياسة زراعية راشدة في

1- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 112-113.

هذا الاتجاه تمثلت في منح الأراضي الزراعية البور بالمجان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسرة وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الاستثمار في النشاط الزراعي؛

ب- **المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:** يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها كل دول العالم غنيها وفقيرها، لذا يمكن استخدام الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي وخدمة هذا الاتجاه آخذة في الاعتبار مقدار ونوعية المقومات المتاحة، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية، أو على محور الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

ت- **تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول:** نظرا لتباين الظروف المناخية والموارد الطبيعية والإمكانيات المتوفرة لدى الدول، ولتعظيم الفائدة من الميزات النسبية لها، فقد اعتمدت هذه الدول سياسة الاستثمار الفاعل بإنشاء ودعم الشركات العاملة في مجال الإنتاج الزراعي في المناطق المختلفة لهذه الدول لتحقيق الاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد وإمكانيات طبيعية وبشرية.

ث- **نقل وتوطين التقنيات الحديثة:** نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي كميا وكيفيا، من خلال المكننة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني، وكذا الاستخدام الكيميائي والبيولوجي لمحاربة الآفات النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى استخدام هذه التقنيات في ترشيدا استخدام الموارد الشحيحة في معظم هذه الدول وخاصة المياه، جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات، باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع وتمكين المنتجين في هذه الدول على اختلاف أنواعهم وتعدد أنشطتهم لتبني هذه التقنيات والاستعاضة بما عن الأساليب التقليدية السائدة؛

ج- **تحقيق التنمية الاجتماعية:**إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباطا مباشرا بالعمل الزراعى، لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الزراعي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، بتوفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته، خاصة في المناطق الريفية، وذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة، أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة، وتقديم الدعم والحوافز الاقتصادية المناسبة لذلك.

ح- **تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة** يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهها للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الزراعي في الدول النامية، خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها، وكذا التي تتميز بميزة نسبية لديها، والتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية، من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية، مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد المواد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي السكان هذه الدول.

خ- **مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية:** يعمل الدعم الزراعي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة والمدعومة بمعدلات كبيرة تصل إلى 30 % من تكاليف الإنتاج.

ثانيا: طرق دعم الفلاحة:

تبذل الجزائر جهودا معتبرة سعيا منها إلى تطوير قطاعها الفلاحي بانتهاج مجموعة من الطرق مباشرة وغير مباشرة.

1- الطرق المباشرة للدعم الفلاحي: يتمثل الدعم الفلاحي المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية بطريقة مباشرة أي دون وجود وسيط، وتختلف أشكال الدعم من دعم مالي، مادي، تكنولوجي، وغيرها من طرق الدعم المباشر.

أ- **في مجال استصلاح الأرض ودعم النبات:** ويشمل ما يلي:

- يشمل استصلاح الأراضي الزراعية، توزيع ملكية الأرض لأنها تساعد الفلاح على أن يبذل شقاء أكثر على أرض ملكه أكثر من أنها ملك للغير، كما يجب أن يتضمن أي إصلاح زراعي سياسة للبنية التحتية من الري إلى الطرق الزراعية إلى الكهرباء إلى آخره، وسياسة لتنظيم استعمال الأرض تحدد فيها المناطق الزراعية والمناطق الريفية

والمناطق السكنية، وخريطة تنظم المحاصيل المزروعة لتفادي فرض محاصيل غير تقليدية أو غير مناسبة في مناطق معينة في العالم[1]؛

• توفير مختلف أنواع الغراس المثمرة بالأنواع الملائمة وبأسعار تشجيعية للمستفيدين من المشاريع الزراعية وتوزيعها على المواطنين ومختلف المؤسسات في البلاد، وزراعتها في البيئات المناسبة وتطوير نوعية وجودة إنتاج أشتال أشجار الفاكهة ومراقبة نوعية المستوردات منها[2]؛

• أيضا تطوير عمليات التشجير المفيدة والاقتصادية، كما يجب الاهتمام بمشاركة المواطنين المحليين أكبر[3]، إضافة إلى تنظيم حملات لرش الذبابة السوداء على الحمضيات مثل حملة رش الذباب الحملة مكافحة دودة الزرع على حصول القمح والشعير.

ب- **في المجال الحيواني والرعوي:** توفير وتكثيف الجهد التقني والصحي لحماية الماشية والثروة الحيوانية ككل،وجعله مجانيا بالنسبة للفئات الضعيفة من الفلاحين، من خلال توفير اللقاحات البيطرية وبعض الأدوية والقيام حملات الرش والتغطيس، بالإضافة إلى خدمات التلقيح الاصطناعي وبأسعار رمزية، وتوفير الذكور المحسنة من نفايات التحسين الوراثي كمثال، كما يستحسن توفير المرعى الطبيعي من خلال تنظيم إدارة المحميات الرعوية[4].

ت- **في مجال التمويل:** توفير القروض الزراعية وتقديم مساعدات من أجل شراء التجهيزات والمساعدة الفنية.

1- أحمد زكى، **الكفاح من أجل الإصلاح الزراعي والتغيرات الاجتماعية في المناطق الريفية**، جريدة المناضل، العدد3، 2016/12/05، المنشور على الموقع:

http://www.almounadil-a.info/article94.html

2- وزارة الزراعية الجزائرية ، إنجازات وزارة الزراعة، 243صميمه على الموقع: .2019-02-23 **www. moa.gov 21:12**

3- جمع عمارى، **مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية** ، الملتقى 2 الدول الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخصر، باتنة، الجزائر، 25 افريل 2016 ، ص47.

4- وزارة الزراعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره.

ث- **في مجال استخدام مياه الري :**مشاركة القطاع الخاص في إدارة مشاريع الري (توزيع، تشغيل، صيانة، وإدخال الحديثة بالري والزراعة) كما أن التمكن من إحراز تقدم جيد في تحسين مرافق الري يساعد على تغطيه العجز فيا لاستمارات في التكنولوجية ورأس المال البشري وبالتالي تحسن في الإنتاجية والدخل.

ج- **في مجال الدعم التكنولوجي:** تتمثل في[1]:

• تطوير نماذج تكنولوجية لديها فرصة زيادة الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل، دون تأثير ضار لصحة الفلاح والسكان عموما، ولها القدرة على الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية، يجب أن تكون هذه التكنولوجية للسيطرة الكاملة عليها من قبل مجمل الفلاحين؛

• يجب إدخال التحسينات على التربة عن طريق التركيز على الأسمدة العضوية، إذ أن تحقيق استراتيجيات إنتاج أكثر استدامة يكون باستخدام السماد الأخضر وادارته لتخفيض الآثار السلبية على البيئة والصحة؛

• تشجيع الاستراتيجيات الابتكارية في تربية النباتات مثل تهجين أصناف عالية الغلة مع الأصناف ذات القدرة على تحمل الضغوط لزيادة الغلاة، لأن الأساليب الحديثة في تربية النباتات تؤدي إلى إنتاج أصناف من المحاصيل لديها قدرة كبيرة على تحمل الجفاف، لذا فإنه يلزم القيام بهذه الأنشطة على نطاق واسع يتيح فرصة واسعة لتحسين الأمن الغذائي على المستوى الوطني[2]، إضافة إلى توفير خدمات الآلات الزراعية بأسعار رمزية من خلال مديريات الزراعة الميدانية في كافة مناطق البلاد.

2- الطرق غير المباشرة للدعم الفلاحي: يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، واعتبارها مهمة لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر، في كثير من الحالات قد لا يحتاجون المستثمرون في القطاع الزراعي إلى دعم مباشر وإنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها واستخدامها، ولعل من أهم هذه الخدمات ما يلي:

أ- **في مجال الإرشاد العلمي:** إنه فن مساعدة الفلاحين بهدف تعزيز المعلومات العلمية الزراعية لأولئك الذين يفلحون الأرض ويربون الحيوانات، وتعريفهم بالمعلومات الجديدة التي يحتاجون معرفتها من أجل إطعام

1- جمعي عماري، مرجع سبق ذكره، ص50.

2- أعمر عزاوي، مرجع سبق ذكره ، ص 61

أنفسهم وإطعام الآخرين، غالبا التنظيمات الحكومية هي التي تقوم بهذا العمل وأحيانا بعض الشركات الخاصة وتقدم خدمات إرشادية متنوعة والإرشاد الزراعي يكون في شكل مناهج مختلفة[1].

إن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية هي كونها لم تتم وفقا لسياسات البحث والإرشاد الفلاحي ونتائج البحوث الزراعية، ويمكن رد ذلك أساسا إلى وضعية البحث والإرشاد الفلاحي التي تعتبر من المعوقات الأساسية ذات الطبيعة المؤسسية، وهي السياسة التي تتميز بعدم التكامل والتنسيق، مما يجعل البحوث الزراعية الجامعية ذات طابع أكاديمي بشكل يجعلها غير مهيئة لحل مشاكل القطاع الفلاحي، إضافة إلى ما سبق ذكره نشير إلى أن القطاع الفلاحي كان يعاني من ضعف وقلة الاتصال والارتباط بين مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي المحلية ومحيطها الخارجي مما يؤدي إلى حرمانها من إمكانية الاستفادة من الخبرات العالمية المحققة في هذا الميدان، وزيادة على هذا نسجل ضعف النظرة الكلية الشاملة في تحديد مفهوم البحوث والإرشاد الفلاحي حيث أن أغلبها ي ركز على الجانب الجزئي، وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى ضعف التمويل وقلة رأس المال المتاح للقطاع الفلاحي، هذا إضافة إلى معوقات أخرى، مثل غياب المنهج الاقتصادي الذي يتم إتباعه قصد تحقيق الكفاءة والفعالية الاقتصادية[2].

ب- في مجال تسويق المحاصيل الزراعية: "التسويق الفلاحي هو ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الفلاحية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الفلاحية".

ويستخدم التسويق في دعم القطاع من خلال عدة وسائل من بينها[3]:

- توفير الخدمات التنظيمية وخدمات البنية التحتية، إنشاء مخابر التأكد من النوعية والمحاجر الزراعية والبيطرية، اعتماد مواصفات مقاييس للإنتاج الزراعي، إصدار التشريعات اللازمة بما يتلائم مع التشريعات الدولية والإقليمية، تنظيم العمل والرقابة في كافة الأسواق، توفير خدمات التخزين، التبريد، النقل المبرد التغليف والتعبئة؛
- إنشاء صادرات تتناسب وحجم وحدات الإنتاج الزراعي، وقدرات المنتجين المزارعين؛

1- ،فيصل مخلوف ، **قراءة في مناهج الإرشاد الزراعي**، شبكة المعرفة الريفية، على الموقع: **http://www.reefnet.gov.sy/index.php. 14:25، يوم 2019/05/15.**

2- باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2006ص115.

3- محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص17.

• إزالة العقبات أمام الأنظمة التسويقية المحلية، ودعم التسويق الخارجي بفتح الأسواق الخارجية، وتوفير نظم معلومات حديثة للمنتجين والمصدرين، ومنح تصاريح استيراد المنتجات الزراعية حسب التعليمات والأسس بهذا الخصوص.

ت- **في مجال التأمين على المحاصيل الزراعية:** التأمين يقوم على فكرة الاحتياط والحذر والخوف من المجهول، أي الخطر الذي قد يتعرض له المزارع وهذه الأخطار عديدة ومتنوعة[1]:

• كلما حلت بالفلاحين كارثة طبيعية تقفز إلى الواجهة مسألة التأمين الزراعي، بالتأمين على الممتلكات والتأمين على الحياة وغيرها من أنواع وأشكال التأمين الإلزامي والاختياري والتأمين الزراعي ي طبق في العديد من الدول، حيث يتم التعويض عن الخسائر التي يتكبدها الفلاحون والمزارعون لمساعدتهم على النهوض من جديد و معاودة العمل والإقلاع بالعملية الإنتاجية، فقد تبادر وزارة الزراعة للدولة بتأسيس صندوق للتأمين على الحاصلات الزراعية أو صندوق التنمية الزراعية لتعويض المزارعين ومساعدهم في حالات الكوارث الطبيعية والظروف القاهرة؛

• دعم الدولة لأسعار بعض المحاصيل من خلال صندوق موازنة الأسعار الزراعية، أو من خلال الربع السنوي العائد من استثمار أموال النظام في مختلف قنوات وأوعية الادخار بالدولة؛

• توفير مناخ ملائم لقيام التحالفات الإستراتيجية والشركات بين المؤسسات المحلية والأجنبية في قطاع الصنع الزراعية، لأنها أمر يسمح باكتساب قدرات أداء و تكنولوجية في زمن قياسي.

ثالثا:لجوء الجزائر إلى الدعم الفلاحي

وهنا سنتعرف على كيفية لجوء الجزائر إلى تطبيق برامج لدعم الفلاحة و تقييم هذه الأخيرة.

1-أسباب لجوء الجزائر إلى تطبيق برنامج الدعم الفلاحي: الجزائر دولة كغيرها تأثرت بما وقع في الحقيقة السابقة، وخير دليل هو وجود الاستعمار الفرنسي في أراضيها مدة 132 سنة لينعم من خيرات أراضيها، فاتبعت عدة طرق لإيجاد الحلول وذلك باهتمامها بفكرة الفلاحة وظهرت بوادره في فترة السبعينات ومشروع القرية

1- محمد قريش، **التأمين الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، بحلة العروبة، ، العدد 2 ، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، حمص، سوريا، العدد 04، 2019/05/19،المنشور على الموقع:

http://ouruba.alwehda.gov.sy/_archives.asp?FileNam 15: 22، 2019/05/22.

الاشتراكية الذي طبق للاهتمام بالأرض تحت شعار (الأرض للفلاح و ذلك لعدة أسباب نتجت بعد الاستقلال مباشرة (1962) والتي يمكن تلخيصها في عدة نقاط[1]:

- ضعف الصناعة الجزائرية لما خلفه الاستعمار من دمار شامل للمنشآت الصناعية؛
- هجرة الأفراد نحو المدن الحضارية هروبا من الفقر والأوبئة الموجودة في الريف؛
- قلة الإطارات المتخصصة في النشاط الفلاحي والعتاد الفلاحي والفلاحة كليا في بعض المناطق الأخرى؛
- انعدام سبل الحياة العصرية في الريف (غياب الكهرباء والماء والغاز والمنازل..... الخ)؛
- جهل تام بين أوساط أفراد المجتمع في تسيير هذا النشاط؛
- قلة المساحات الزراعية بسبب سياسة الأرض المحروقة التي سلكها المستعمر؛
- نقل المديونية التي تسبب فيها الاستعمار بنهب الخزينة.

وهكذا بدأت الدولة في تلك الفترة تضع حلولا وخططا سياسية لتحريك نشاطها الفلاحي من الركود فبدأت نتائجه تظهر، إلا أنها لم تتواصل هذه السياسة الاقتصادية بسبب تغيير السلطة الحاكمة في بداية الثمانينات، وكنتيجة لذلك أصيب اقتصاد الجزائر مثل بعض الدول بالأزمة الاقتصادية 1986 وفي العشرية السابقة دخلت الجزائر في دوامة جديدة تسمى مرحلة اللأمن، فهاجر الأفراد من جديد نحو المدن الآمنة من القرية الخالية من الأمن وبذلك أهملت الفلاحة وترك الأراضي الزراعية للخراب وتربية المواشي للإهمال وغياب الرقابة عن الغابات التي قطعت أشجارها، وترك المساحات الخضراء للانحراف والتصحر وسقط القطاع الفلاحي في قبضة الركود مما سبب كساد في الاقتصاد الوطني.

واستمر الحال حتى مطلع القرن 21 أين زالت هذه المرحلة وبدأت الجزائر سياسة تهتم بجميع قطاعاتها لتحريك اقتصادها، فأعدت بذلك برنامجا يهتم بالإطارات في الجامعات والمعاهد الخاصة التي تخرج منها مهندسون وتقنيون في الفلاحة والري وأطباء وبياطرة وتقنيين لصيانة العتاد الفلاحي، ثم هي أن الأرض الفلاحية التطبيق برنامج الدعم الفلاحي الذي يهتم بخدمة الأرض وتربية الماشية والدواجن وإنشاء مؤسسات صغيرة لتسويق منتجات الفلاحة وتربية الماشية والدواجن، وبهذا وصلت وبدأت تطبيق فكرة الدعم الفلاحي في الجزائر.

1- زويتر الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2- اعتماد الدعم الفلاحي في الجزائر: امكانيات الجزائر كبيرة لتطوير الفلاحة شريطة استغلال هنا لإمكانيات بطريقة جيدة وعقلانية، أنظار المتبعين والمحللين منصبة على قطاع البنية التحتية للبرنامج الحماسي للاستثمار العمومي، ويحتل القطاع الفلاحي مكانة في هذا المجهود المالي للدولة، حيث أن القطاع الفلاحي يستفيد منذ 2011 مخصصات مالية معتبرة من طرف الدولة، هناك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية - تطرقنا إليه في المطلب الثالث الذي أعاد تنظيم مخطط إعادة شغل الأراضي، وأعاد توجيه المخطط العام للمزروعات نحو تخصصات الأكثر مردودية والتي تدر دخلا افضل للفلاحين-.

لقد رصدت الدولة لهذا المخطط غلافا ماليا بأزيد من 7 مليار دولار في الفترة بين 2010 و2013، كما خصصت في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2014-2017: 300 مليار دج (ما يعادل 4 مليار دولار) لمواصلة جهود الدولة تجاه القطاع الزراعي[1].

3-تقييم الدعم الفلاحي: يمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]:

- في إطار تقييم القطاع، أكد رئيس الجمهورية على الجهود التي تبذل في مجال عصرنة وتطوير الفروع الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع وتمويل وتحديث التأمينات الفلاحية فضلا عن الإجراءات الرامية إلى تعزيز الطاقات البشرية والمساعدة التقنية، لاسيما فتح القطاع على الجامعة والكفاءات الوطنية، كما أن هذه الجهود قد سمحت بالتوصل إلى نسبة نمو لابأس بها في الإنتاج الفلاحي وتغطية أفضل الحاجيات الفلاحية بالمنتوج الوطني وانخفاض ملموس للفاتورة الغذائية؛
- عملية تجسيد أمر العقار، لاسيما عبر القانون المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية الأملاك الوصية الوطنية، وكلف رئيس الجمهورية الحكومة بتسريع استكمال النصوص التطبيقية لحماية المستمر الفلاحي وتوفير شروط المحافظة والتثمين الاقتصادي لهذه الأملاك العقارية؛

1- عبد المجيد بوزيدى، **خطط 2014- 2017، إحياء الريف وبعث الفلاحة**، الفجر اليومية الجزائرية مستقلة، 2014/11/05، 14:35 http://www.al-fadjr.com/ar/demiere/165329.html

2 عباس بوما مي، **الدعم الفلاحي في الجزائر والنجاح الذي احتوى الفشل، محلة أصوات الشمال** ، 2016/06/01، على الموقع: 17:25 http://www.aswat-elchamal.comLarL ?p=98&a=1220

• من جانب آخر أعطى رئيس الدولة تعليماته للحكومة من أجل السهر على التطبيق المتواصل لبرنامج دعم الفلاحة في حدود 200 مليار دج سنويا؛

هذه جملة المراحل التي كان من المفروض أن تتبع وسطر حتى يسير مشروع الدعم الفلاحي إلى الأمام ويحقق نتائج كبيرة تفوق توقعات ما تم صرفه من مبالغ طائلة، ومهما كان أمر النجاح أو الفشل فإن المؤكد هو أن الإنتاج تضاعف كثيرا مقارنة بالسنوات السابقة، بحيث أصبح أمر الوفرة ظاهرا للعيان، فمنتوج البطاطا في السنوات الأولى أدي عرضه الوفير إلى انخفاض منقطع النظير في سعره حتى وصل الأمر ببعض المنتجين إلى تخزين آلاف الأطنان نتيجة عدم رواجها في السوق، وهنا ظهرت ولا زالت مشكلة كبيرة يعاني منها الفلاحون وهي مشكلة حماية الفلاح من تقلبات السوق وضمان بيع منتوجه.

فالفلاح الذي لم تحمي الدولة أو الهيئة الفلاحية الوصية منتوجه صار عرضة للكثير من الخسارة والابتزاز ، والأكثر من ذلك أن الإنتاج لا يسير وفق إستراتيجية إنتاجية معينة، خاصة إذا علمنا أن الفلاح المنتج مثلا للبطاطا لا يعاود زراعتها العام المقبل تخوفا من لقيان إنتاجه نفس مصير العام الماضي، والجدول الموالي يوضح الدعم الفلاحي في الجزائر:

جدول رقم (1-3): برنامج الدعم الفلاحي في الجزائر لسنة-2016- الوحدة: مليار دينار جزائري.

الشعبة	الغلاف المالي المخصص
الحليب	1.284
اقتناء الأبقار	1.048
البذور	0.237
اللحوم البيضاء	0.135
اللحوم الحمراء	0.373
زراعة الزيتون	0.023
اقتصاد الماء	0.389
المكنة الفلاحية	1.257
التبريد	1.527

غيرها	1.015

المصدر: التلفزيون الجزائري 2019/06/26، على الموقع: .www.entv.dz ، 13:21

المبحث الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر التمويل حاجة ضرورية لانجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها لأن التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لانجازها فتتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الآخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات وهذا من اجل النهوض به.

المطلب الأول: تعريف تمويل القطاع الفلاحي وأهميته

في هذا المطلب سنتطرق الى تعريف التمويل الفلاحي وأهمية التي يكتسيها.

أولا: تعريف تمويل القطاع الفلاحي: هناك عدة تعاريف للتمويل القطاع الفلاحي نذكر أهمها فيما يلي:

إن تمويل القطاع الفلاحي هو "عبارة عن قروض فلاحية هي قي غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي و الزراعي والأجهزة والأبنية[1]" وفي تعريف آخر هو "توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم . ويتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات و الأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستخدام الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة[2]".

ويعرف كذلك على أنه "التوفير اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الإقراض الزراعي أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات[3]".

1- معوش ايمان بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر"**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك،جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، ، 2015 ص69.

2- شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية وتقييمية)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر، 2013، ص 26 .

3- حمدي باشا وليد، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 36.

ثانيا: أهمية التمويل القطاع الفلاحي: يكتسي تمويل القطاع الفلاحي أهمية بالغة نبرزها فيما يلي:[1]

1) يحافظ على حجم كافي من المخرجات

1-زيادة كفاءة العمل الفلاحي الزراعي، من خلال ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وهذا بتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.

2-مساعدة الفلاحين والمزارعين على التكيف مع الظروف المتغيرة (تغير وسائل الإنتاج، اجراء تعديلات وتغييرات هيكلية).

3-مساعدة الفلاحين والمزارعين على مواجهة التقلبات.

المطلب الثاني: إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية، وفي إطار القوانين التي تنادي باستقلالية المؤسسات ووجوب اعتمادها علي نفسها في مختلف جوانب تسييرها، وبسبب القصور والضعف الذي بدا على التنظيم الفلاحي السابق من انخفاض في الإنتاج وسوء في التسيير وتراكم الديون التابعة للقطاع العام نتيجة التبذير والإهمال والتضخم في الجهاز الإداري، شرعت الدولة في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بما يتلاءم مع الوضع الجديد، فأصدرت القانون 87-19 المؤرخ في 08/12/1987 الذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات فلاحيه فردية وجماعية، كما قامت بإلغاء مرسوم الاستفادة بالأراضي الفلاحية بموجب قانون الثورة الزراعية بمرسوم رئاسي رقم 25-90 المؤرخ في 18/11/1990 يدعو إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها، ومع التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي لم تحذف وصاية الدولة وبالتالي فإن أفراد المزرعة هم المسئولون عن تسيير مزرعتهم، فنجد أن الفلاحين يتفاوضون مباشرة مع البنك فيما يخص مخططات التمويل والمبالغ المقترضة، الشيء الذي من شأنه تسهيل إجراءات طلب ومنح القرض وتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية ومشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم، ومع إلغاء التخصص البنكي لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المسؤول الوحيد عن تمويل القطاع الفلاحي تحول إلى بنك تجاري يتعامل مع جميع القطاعات الاقتصادية .

1- كروش نور الدين، لجلط إبراهيم **التمويل الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية الزراعية**، الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني الجزائر، المدية، يوم 01 مارس 2017، ص 08.

ولقد أدى التحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة[1]:

أولا: أثر قانون النقد والقرض على نظام التمويل: يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 06 أفريل 1990 بمثابة الحد الفاصل بين أسلوبين من أساليب التسيير المختلفة اختلافا جذريا، ما يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني، إذ يمكنه من التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله وبحالات نشاطه.

وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منها، عليها أن تتكيف أولا مع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الإصلاحات، ثم عليها أن تضاعف من دورها في الوساطة المالية وأن شيء الظروف المواتية التي تسمح للوحدات الإنتاجية (الفلاحية العامة والخاصة الحصول على الائتمان اللازم لتمويل مشاريعها في الوقت المناسب والعمل على تبسيط إجراءات منح الائتمان، لاسيما وأن هذه المهمة أصبحت من مسؤولية الوحدات الإنتاجية والبنوك، هذه العملية ليست سهلة ما دامت البنوك تعاني من محدودية مواردها ومن صعوبة إعادة تمويلها، أما بنك الجزائر فبعد الإصلاحات الأخيرة صارت عمليات إعادة التمويل مقيدة بشروط صارمة يضعها بنك الجزائر كتحديد سقوف إعادة الخصم والتي ارتفعت من 10% إلى 75% من سنة 1990 إلى سنة 1994.

ووصلت معدلات الفائدة المطبقة على عمليات الإقراض إلى 20% في نفس السنة، يضاف إلى ما سبق أن البنوك والمؤسسات المالية أصبحت ملزمة عند كل عملية قرض على أن تستشير المصلحة المركزية للأخطار، بعد أن تقدم لها معلومات مختلفة حول المستفيدين من القروض (نوع القرض، المبلغ، الضمانات المقدمة السقف الذي لا يجب تجاوزه).

1- يـن سمينـة دلال، **سياسـات التمويـل وأثرهـا علـى الاقتصـاديات والمؤسسـات**، أطروحـة تنـدرج ضـمن متطلبـات نيـل درجـة الـدكتوراة ، في العلـوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد بنكي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص ص 10-11.

ثانيا: تحديث طرق وإجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي: من أجل تطبيق قواعد اقتصاد السوق، تعرف إجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي تحولات عميقة وجذرية، تجسدت من خلال صدور مختلف النصوص القانونية خاصة قانون النقد والقرض والقواعد الوقائية ابتداء من سنة 1991، ففي ظل إلغاء التمويل الأوتوماتيكي أصبح طلب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة، هنا يجب الاعتماد ع القروض في اقتصاد السوق، مثل نسب الملاءة، السيولة، ضمانات التسديد، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، فيد من رفض التمويل الذي يمكن أن يفسر بعدم كفاءة البنك التجاري من جهة ومشاركته في إفلاس الوحدار الإنتاجية، يصبح البنك التجاري مجبر على تسيير الخطر الناتج عن التمويل وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية، فالتحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة أدى إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة، حيث تم إدخال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة، أي أن البنك أدخل عنصر المخاطرة في دراسته الملفات القروض، إذ أن الدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة، وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل والتي لم يكن يشترطها البنك في نظام التمويل السابق.

ثالثا: تطور معدلات الفائدة المطبقة على القطاع الفلاحي: إن الإستراتيجية الجديدة المتبعة بعد إصدار قانون النقد والقرض كانت تهدف أساسا إلى تحرير أسعار الفائدة بصفة منتظمة، محاولة من السلطات النقدية تقليص أخطار المعدلات الموجهة والتأثير على سياسة التخصيص الأمثل للموارد، عن طريق التحكم في السيولة النقدية لدى البنوك والتأطير الجيد للقرض من خلال عملية استبدال التسيير الإداري الموجه، وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنها المطبقة على القطاع الفلاحي، إلا أن استمرار ميل هذه المعدلات نحو الارتفاء خلال السنوات الموالية قد جعل الدولة وخشية التخلي عن الاستثمار في هذا القطاع نتيجة انخفاض هامش الربح فيه إضافة إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها، تضع معدلات فائدة تفضيلية لجذب المستثمرين في هذا القطاع حيث حدد معدل 8% بالنسبة للقروض الموسمية مقابل 20% المطبق رسميا بالنسبة للقروض الموجهة لباقي القطاعات 6% و5% بالنسبة للقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وقد بقيت هذه المعدلات ثابتة منذ هذه تمت هذه

المعدلات في البداية على كل الأنشطة الفلاحية ودون استثناء حتى سنة 1994 لتتفطن الدولة لتخصيص المستثمرين في الفروع الإستراتيجية (مثل زراعة الحبوب وإنتاج الحليب) بأسعار فائدة أكثر مرونة.

إن تحديد هذه المعدلات في ظل قانون النقد والقروض قد ادى بالدولة إلى تحمل الفارق بين معدل الفائدة المحدد بالنسبة للبنوك لجميع أنواع القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى وبين المعدل الموجه للاستثمار والاستغلال الفلاحي، وهي تدفع مبالغ طائلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لتعويض هذا الفارق[1].

رابعا: **إعادة جدولة القروض الفلاحية:** جاء قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية وفق مرسوم وزارى صدر 17/07/1994 يعمل رقم 115-94 حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير وذلك لمدة 12 سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البسك، أما الفوائد والدفعات المستحقة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها إلى غاية ديسمبر 1997، وضمت عملية إعادة الجدولة.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل للقطاع الفلاحي ومشاكله.

بعدما تطرقنا لأهم المراحل التي مرت بها سياسة التمويل البنكي لقطاع الفلاحة، سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز الشروط الواجبات باعها حتى تنجح سياسة التمويل البنكي لقطاع الفلاحة، وكذا المشاكل التي تقف عائقا أمام التمويل البنكي لقطاع الفلاحة.

أولا: شروط نجاح سياسة التمويل للقطاع الفلاحي: حتى تكون سياسة التمويل لقطاع الفلاحة ناجحة وفعالة يجب مراعاة الأسس التالية[2]:

1- لكي يكون القرض فعالية، يجب أن يهيئ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، أما منح القروض دون هيئة المناخ المناسب فإن القروض ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له؛

1- بن سمينة دلال، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2- أحمد محمد أبو الغار، **التمويل التعاوني**، مكتبة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 15.

2- إن إمكانية الفلاح محدودة والمحاصيل متغيرة باستمرار، لذا يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم قرض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا)؛

3- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض، حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض في الوقت المناسب؛

4- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المؤسسات المقرضة ويتحقق ذلك عن طريق الاعتماد على أساليب إنتاج حديثة أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي؛

5- يجب على الفلاحين القيام بالتأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المتخصصة في هذا المجال؛

6- يجب تحديد قيمة القرض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين[1].

7- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما يجب ألا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط، وإنما يجب عليها متابعة أنها استخدمت في الأغراض التي منحت من أجلها؛

8- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع[2]،

9- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

ثانيا: مشاكل التمويل لقطاع الفلاحة.

يعتري التمويل لقطاع الفلاح عدة مشاكل نذكر منها[3]:

1- **القضية العقارية:** وتنجر عنها عدة عقبات تقف أمام التمويل الفلاحي وذلك لأن هذه القضية لم يحسم فيها يعد، فكثير من الفلاحين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم، الأمر الذي يصعب معه تحديد حدود الأراضي

1- أحمد محمد أبو الغار، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2- محمد سعيد العتيح، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2006، ص.288.

3- اين همينة دلال، مرجع سبق ذكره، ص 15.

العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة مما لا يسمح بتحديد مساحة المستثمرات بدقة وبالتالي صعوبة تقدم العقود، وحتى بالنسبة للعقود التي زعت عند تطبيق طريقة الانتفاع الدائم فإن توزيعها أثار مشاكل عديدة وقد عمدت الدولة إلى تقديم عقود إلى المستثمرات الأولية أي حسب التكوين الأولي والنزاع أدت إلى تقسيم هذه المستمرات إلى مستثمرات صغيرة جماعية أو فردية، أي أن العقد الذي يجمع المستثمرات على الورق فقط وأمام هذا المشكل فإن العقود المقدمة إلى البنك لا تحمل توقيع الموثق الأمر الذي أعطى الفرصة إلى بيع أراضيهم دون إعطاء أدنى اعتبار لالتزاماتهم اتجاه البنك، وبالتالي فإن البنك لا يستطيع تقيد عملية البيع أمام المحكمة لأنه لا يملك عقدا حقيقيا الملكية الأرض؛

2- **عدم استقرار ملاك الأراضي:** هذه الوضعية تشكل عائقا أمام لاسترجاع أمواله حيث أننا نلاحظ تغيرا مستمرا لملاك الأراضي إما بسبب الإفلاس، أو غيرها من الأسباب الأخرى وبالتالي يصبح البنك نفسه غير قادر على الوفاء بالتزاماته؛ مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة يعتبر هذا المشكل من أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك حيث أن الفلاح المستفيد من القرض لا يحترم الآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي بصفة عامة، إضافة إلى العيوب الهيكلية التي تعاني منها الفلاحة بصفة خاصة مما يجعل الفلاح غير قادر على تسديد ديونه، ويبقى البنك يتخبط في مشكل عدم سداد الديون ويترتب عنها أثار سلبية للبنك؛

3-**الوازع الديني:** ويتمثل في الحرج الذي يجده الفلاح في تعامله مع القروض الربوية، حيث يلاقي هذا النظام نوعا من الاعتراض وعدم الاستجابة له.

المبحث الثالث: القروض البنكية ودورها في تمويل القطاع الفلاحي

إن من أهم الوظائف المالية التي تقوم بها البنوك هي منح القرض أو الائتمان للأفراد و المشروعات، ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنقوم بالتطرق إلى مفهوم القروض وخصائصها ووظائفها ،أنواعها شروط ومراحل منح القروض.

المطلب الأول: القروض البنكية

تلعب القروض البنكية دورا هاما في التنمية لأنها الممول الرئيسي لكل المؤسسات التي تعاني من عجز مالي.

أولا : تعريف القروض

هناك عدة تعاريف للقروض نذكر بعض المفاهيم منها ما يلي:

كلمة قرض crédit أصلها من كلمة لاتيني créditum المنبثقة من الفعل اللاتيني crédere التي تعني منح الثقة على اعتبار أن الثقة هي أساس كل قرار قرض. أما بلغة الاقتصاد يعني تسليف المال لتثميره في الإنتاج والاستهلاك[1]".

القرض "هو مبادلة مال حاضر بوعد وفاء (تسديد) ودفع مقابل أي أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للطرف الآخر على المال على أمل استعادته فيما بعد والذي يدعوا إلى هذا إنما هي الثقة[2]".

" إمداد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المفترض بسداد تلك الأموال وفوائدها و العمولات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو أقساط في تواريخ محددة[3]".

ثـانيا: خصائص القروض :

من خصائص التي يتميز بها القرض[4]:

– كونه يقوم أساسا على الاختيار أو على الالتزام مثل الضريبة تعتبر كمساهمة إجبارية في عملية الاستثمار.

– يختلف القرض على الاعتماد كون هذا الأخير يعتبر عقد بمقتضاه يضع البنك تحت تصرف العميل مبلغا معينا يسحب منه متى يشاء مرة واحدة أو مرات متعددة.

– القرض يؤثر فقط في درجة السيولة للوحدات الاقتصادية ولا أثر له على صافي مجموع الأصول فهو من بين العمليات المتعلقة برأس المال.

ثـالثا: وظائف القروض: تتمثل وظائف القروض فيما يلي[5]:

1- **الاستخدام الأمثل لرؤوس الأموال:** بفضل القروض تقوم البنوك بتحويل الأموال المعطلة إلى استثمارات بخدمة المواطنين الذين لديهم القدرة على الاستثمارات وهذا من أجل تحقيق منفعة الجميع.

2- **تنشيط الإنتاج:** إن اللجوء إلى القروض يساعد المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها في حرية و التوسع في النشاط مما يؤدي للوفرة في الإنتاج بتكلفة أقل.

1- شاكر القزويني، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 90.

2- عبد المعطي رضا، محفوظ جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص31.

3- أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص60.

4- حسين بلعجون، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص68 .

5- حسين بلعجون، مرجع سبق ذكره، ص 69.

3-**استثمارات المدخرات:** يعتبر الإحضار الممول أو المنبع الرئيسي الذي تعتمد عليه البنوك في تقديم القروض وبعث نشاطها فكلما كان استعمال القروض بوفرة من قبل البنوك المساهمة في الانتعاش الاقتصادي كلما كان الإقبال المدخرين أكبر واستغلال أمثل للكتلة النقدية الموجودة في السوق النقدية.

4-**مقابلة مشاكل خاصة:** إن الوظائف السابقة دورية دائمة للإدارة المالية ولكن قد تحصل مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة لم تتعود المؤسسة على حدوثه، وهذا ما يتم عند الجمع بين مشروعين أو عدة مشاريع في مشروع واحد ويتخذ إحدى الصورتين الآتيتين:

– **الاندماج:** هو تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات تفقد فيه استقلاليتها المالية وشخصيتها القانونية.

– **الانضمام:** يحدث الانضمام عندما تفقد المؤسسة شخصيتها ووجودها فتقوم بضم جميع أصولها أو جزء منها لمؤسسة أخرى وعليه تحتوي المؤسسة الجديدة المؤسسة القديمة.

ثانيا: أنواع القروض البنكية :

يمكن تصنيف القروض البنكية في مجموعات وذلك من زوايا مختلفة على النحو التالي:[1]

1- من حيث آجال الاستحقاق تصنف القروض إلى:

أ- قروض قصيرة الأجل تستحق السداد خلال فترة لا تتجاوز عام؛

ب- قروض متوسطة الأجل تستحق الدفع خلال فترة لا تتجاوز سبع سنوات؛

ت- قروض طويلة الأجل تمتد آجال استحقاقها لفترة تزيد عن سبع سنوات.

2- من حيث الضمانات تصنف القروض البنكية إلى:

أ- **القروض بدون ضمانات عينة:** وهي قروض يمنحها البنك لعميله بضمانات شخصية اذ يعتمد البنك أساسا على متانة المركز المالي للعميل وسمعته كضمان لسداد القرض.

1- أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص160-163.

ب- القروض بضمانات عينة وتشمل:

– **القروض بضمان بضائع:** وهي قروض يمنحها البنك لعميله بضمان بضائع الأخير طرف البنك، ويشترط في هذه الحالة أن تكون البضائع قابلة للتخزين و التأمين عليها .وأن لا تكون معرضة للتلف أو النقصان الشديد أثناء فترة القرض.وأن تكون سهلة للجرد ويمكن بيعها في أي وقت، وألا تكون أسعارها عرضة لذبذبات شديدة، وأن تكون من وحدات متجانسة يسهل عدها أو كيلها أو وزنها.

– **القروض بضمان أوراق مالية:** وهي قروض تمنح بضمان أوراق مالية يودعها العميل البنك، ويشترط في هذه الحالة أن تكون الأوراق المالية جيدة وسهلة التداول، و لا تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية وحبذا لو كانت مضمونة من الحكومة.

– **القروض بضمان أوراق تجارية:** وفيها يفتح البنك اعتمادا للعميل مقابل أن يقدم هذا الأخير كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للبنك ، ويتمتعون بسمعة حسنة، وتكون هذه الكمبيالات عادة مظهر للبنك.

- القروض بضمانات أخرى متنوعة ومن أبرز أمثلتها:
- الاعتمادات التي تفتح للمقاولين كنسبة مئوية من قيمة العمليات المسندة إليهم؛
- السلف التي تمنح للعاملين بالحكومة بضمان مرتباتهم؛
- القروض بضمان رهن عقاري؛

3- من حيث أسلوب الاستخدام:

قد يستخدم القرض مرة واحدة، وقد يمنح في شكل اعتماد في حساب جاري يسمح للمقترض بأن يسحب ويسدد في أي وقت دفعات من القرض بشرط عدم تجاوز المديونية للحد المصرح به للقرض.

4- **من حيث أسلوب السداد:** قد يتم رد قيمة القرض دفعة واحدة في تاريخ محدد أو على دفعات شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية متساوية أو غير متساوية القيمة.

5- **من حيث نوع العملة:** تصنف القروض إلى القروض بالعملة المحلية، وأخرى بالعملات الأجنبية، كما يمكن تصنيف القروض بالعملات الأجنبية أيضا بحسب العملات المقدم بها هذه القروض.

6- **من حيث الأطراف المقرضة:** تصنف القروض إلى قروض يقدمها بنك واحد وقروض مشتركة أو مجمعة يساهم في تقديمها عدد من البنوك و المؤسسات المالية.

7- **من حيث القطاعات المقترضة:** تصنف القروض إلى قروض لقطاعات التجارة وقروض لقطاعات الصناعية، وقروض لقطاعات الزراعية، وقروض لقطاع الخدمات، مع إمكانية وجود تقييمات فرعية متعددة داخل كل قطاع إذا تطلب الأمر ذلك.

8- **من حيث منح الائتمان تصنف القروض إلى:**

أ- **قروض تجارية:** وتمنح للأفراد والمنشآت العاملة في مجالات التجارة، الزراعة، الصناعة والخدمات يهدف توفير رأس المال العامل لأغراض التشغيل.

ب- **قروض استهلاكية:** وهي التي تستخدم للحصول على سلع الاستهلاك الشخصي أو لمواجهة مصروفات طارئة أو استثنائية كالمرض، الوفاء والزواج....الخ.

المطلب الثاني: مفهوم القروض الفلاحية

تعتبر القروض من أهم وسائل الدعم للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لتمويل مشاريعهم، وهناك قروض مخصصة لتمويل الفلاحة باعتبارها أداة اقتصادية قادرة على تعديل وتنمية القطاع الفلاحي، وسنحاول في هذا المطلب التعرف عليها من خلال تناول النقاط التالية:

أولا: تعريف القروض الفلاحية

القروض الفلاحية هي "عبارة عن أسلوب قيم بحيث يعود بمردودية مميزة للنشاط ويضمن استمراريته وذلك برفع من القدرة الإنتاجية بالإضافة إلى ذلك تعد هذه القروض عنصرا فعالا لانجاز وأساسي لمتابعة خطوات الانجاز والمراقبة. حيث يمكن بالمقابل أن يكون عنصر معين ومعطل ولذلك يجب أن يكون القرض ملما بكل المشاكل المطروحة في القطاع الفلاحي وهذا لضمان مردودية أفضل"[1].

1بورنان أميرة كوثر، **مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص 03.

وعرفت كذلك على أنها "هو القيام بمنح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم، وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة "[1].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف القروض الفلاحية على أنها : قروض قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها يختص للآجال الطويلة، والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.

ثانيا: أهمية القروض الفلاحية :

إن للقروض الفلاحية أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، وهو في الغالب قرض متوسط أو قصير الأجل وقليل منه بحصص للأجل الطويل، ويؤدي القرض الفلاحي إلى[2]:

-زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية.

-في حالة حسن استخدامه يؤدي الى رفع مستوى معيشة الفلاحين في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التعبئة الغذائية و التخفيف من اثارها السلبية على نشاط الاقتصادي.

ثالثا: أنواع القروض الفلاحية :

وهنا سنتطرق هنا إلى أهم أنواع القروض الفلاحية فيما يلي ونقدمها حسب القطاعات المستفيدة منها[3]:

1- **قرض فلاحي موسمي:** هو قرض مدعم من طرف الخزينة بمنح للمستغلين والمؤسسات الفلاحية الخاصة أو العامة لتمويل أعباء الاستغلال فيما يتعلق بالإنتاج النباتي والحيواني ويحدد مبلغ بين 10 و700 مليون دينار جزائري ومدته تسعة أشهر.

– **قرض موسمي وصناعي وتجاري:** يمنح للمؤسسات الخاصة لتمويل فترة إنتاجية فصلية مثل إنتاج الطماطم مدتها محصورة مابين ثلاثة وتسعة أشهر ويتعامل بنك البدر بهذا النوع كثيرا.

---

[1] - بونوة شعيب، بودال علي، **إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع الفلاحي**، الملتقى الدولي حول: التنمية الفلاحية كبديل للموارد الزائلة ،جامعة بسكرة، الجزائر، ، 21-05-2016 ، ص 135.

[2] - مجمد العزيز عجمية ، مصطفى رشيد الشيخة ، **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الجامعية ، مصر ، 2009، ص 144

[3] - حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 157، 160.

2- **تسبيقات على الفواتير:** تقدم للمؤسسات الخاصة مقابل تقديم فواتير ممضاة من طرف الإدارة والمؤسسات العمومية وموطنه لدى بنك BADR وتتراوح مدتها ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر.

3- **تسبيقات على ديون محصل عليه:** نفس الشيء بالنسبة للتسبيقات على فواتير البنك فهي تمنحه للمؤسسات الخاصة لإتمام التسديدات التي تتجاوز قدرتها المالية . وتكون مدة القرض ما بين ثلاثة واثني عشر شهرا بمبلغ يتراوح ما بين 10 و 700 مليون دينار جزائري مدته تسعة أشهر.

4- **قروض خاصة بالتربية و التجهيز:** هي قروض متوسطة المدى . مصدرها الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية . يمنح للمستغلين الفلاحين الخواص وهو مخصص للتمويل شراء التجهيزات الفلاحية والسلالات المخصصة للتربية الحيوانية و النباتية . يحدد مبلغه ما بين 10 و 220 مليون دينار جزائري مدته ما بين 12 شهر و7 سنوات.

5- **قروض البناء:** هي قروض طويلة الأجل تمنح للمستغلين الفلاحيين الخواص مبلغه ما بين 10 و220 مليون دينار مدته من 08 أشهر الى 12 سنة.

6- **قروض البناء الريفي:** مصدره الخزينة، مبلغه ما بين 10 و700 مليون دينار.

7- **قروض استصلاح الأراضي:** مصدره الخزينة أيضا ويمنح للمستغلين الخواص ويتراوح مقداره ما بين 10 و700 مليون دينار ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع فيها .

ثالثا: ضمانات ومخاطر القروض الفلاحية: سنتطرق في هنا الى ضمانات القروض الفلاحية ومخاطرها.

1-ضمانات القروض الفلاحية: تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض و الغرض منه وأجله، فالضمان المقدم في حالة القرض القصير أو المتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو شكل رهن للآلات و المعدات و المواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة القرض طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأصل لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة: كالعقارات الأراضي البناءات والسكنات الريفية.[1]

1- منير إبراهيم الهندي ، **إدارة البنوك التجارية** ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، مصر ، 1996 ، ص 242

بالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند قوي من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها التأمين على الحياة والتأمين الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد

1-مخاطر القروض الفلاحية: من ابرز مخاطر القروض الفلاحية نذكر ما يلي[1]:

أ- طول الفترة الإنتاجية في الفلاحة فطول هذه الفترة ليست في صالح المؤسسة المقترضة فهي تستلزم بقاء القرض عنده لفترة طويلة في حين تكون هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق الدوران السريع للمال ليعود بكثرة فائدة ممكنة.

ب- عدم قدرة المزارع على التحكم في الإنتاج حيث ارتباط كمية الإنتاج بما تنتجه الأرض من جهة والظروف الطبيعية الملائمة من جهة أخرى، وهذا ما يجعل المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج، وكذا السيطرة على الأسعار فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في الأسواق بالسعر الجاري، وقد يزداد العرض فينخفض السعر ولا يمكن للمزارع الاحتفاظ بمحصوله لأنها عادة محاصيل سريعة للتلف وكيف يستطيع المزارع تسدد التزاماته إذا انخفضت الأسعار انخفاضا كبيرا.

ت- قوانين الائتمان التي يخضع لها التمويل التجاري و الصناعي ونجد معظم المؤسسات التجارية والصناعية تفي بما عليها من قروض في الوقت المحدد خوفا من العقوبات القاسية التي يمكن تطبيقها كالإشهار لإفلاسها أو توقفها عن العمل لهذا نجد إحدى المؤسسات حريصة على الوفاء بما عليها من قروض في الوقت المحدد، في حين أن التمويل الفلاحي لا تحكمه مثل هذه القوانين ولا يمكن حمايته كصغيرة من التمويلات وذلك لطبيعة العمليات الفلاحية حيث أن المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج في كل الأوقات.

ث- صعوبة فرص الرقابة على المزارع من طرف مؤسسات التمويل الفلاحي، فمن الصعب فرض الرقابة على التمويل وكيفية استخدام القرض في الأغراض الانتاجية أو عير الإنتاجية في نفس الوقت لا يمكن التزام المزارع أو الفلاح بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض لأنه في الكثير من الحالات يستعمل هذا القرض لأغراض استهلاكية .

1- المرجع سبق ذكره ، ص ص 14،15.

المطلب الثالث: مراحل وشروط منح القرض

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى الكيفية التي تتم عن طريقها عملية منح القروض وهذه الأخير تكون وفق عدة مراحل وشروط نذكرها فيما يلي:

أولا: مراحل منح القروض:

يمر منح القرض بعدة مراحل متعددة يمكن انجازها في الخطوات الرئيسية[1]:

1- الفحص الأولي بطلب القروض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى الصلاحية المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب والانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام. وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشأ وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها.

2- التحليل الائتماني للقرض: ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدراته على سداد القرض بناءا على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3- التفاوض مع المفترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الإنتمائية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها، والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض، والقرض الذي تستخدم فيه وكيفية صرفه، وطريقة سداد، ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة، والمعلومات المختلفة ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتواصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

4- مرحلة اتخاذ القرار بشأن القرض: عندما ينتهي البنك من الدراسة الشاملة لطلب القرض يكون البنك في وضعية واضحة إما قبول أو رفض أو الحصول على معلومات إضافية، وفي الحالة الأخيرة ينبغي مقارنة تكلفة الحصول على معلومات إضافية مع مقدار التخفيف المحتمل في الخسائر نتيجة لتوافر تلك المعلومات، وإذا ما

1- محمد صالح الحناوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 1998، ص 272.

أشارت التوقعات إلى أن تجميع معلومات إضافية يعتبر قرار غير اقتصادي، فانه ينبغي الاعتماد على الخبرة لوضع طلب العميل ضمن الطلبات المقترح قبولها أو ضمن متطلبات المقترح رفضها.

وفي الكثير من الحالات لا يعتبر القرار الذي اقترحه الموظف المختص نهائيا حتى يعرض على مدير أدارة الإقراض، بل وربما يحتاج إقراره إلى الرجوع إلى اللجنة التنفيذية للقروض، والهدف من مراجعة قرارات الإقراض قبل اعتمادها هو التأكد من أن العائد الذي سيحصل عليه البنك يتعادل مع المخاطر التي تتعرض لها، وفي حالة رفض أحد طلبات الاقتراض ينبغي أن يقدم للعميل مبررا مقنعا لقرار الرفض.

بعد ذلك تقوم إدارة الانقراض بإعداد عقد مقترح استعدادا للدخول في المفاوضات مع العميل، وقد تفسر تلك المفاوضات عن استبعاد عدد آخر من الطلبات، أما باقي الطلبات فيتخذ بشأنها القرار النهائي.

5- مرحلة السداد: تعتبر مرحلة تحصيل القرض آخر مرحلة من مراحل القرض، وهي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافا الويه الفوائد، وذلك وفق طريقة السداد المتفق عليه في مرحلة التفاوض فيجب على المقترض أن يحترم السداد سواء كانت سداسية، سنوية، أقساط ثابتة أو أقساط غير متساوية وفي بعض الحالات تطرأ ظروف مفاجئة فيما لا يسمح للعميل الوفاء بديونه، ففي هذه الحالة يتخذ البنك إجراءات أولية مع العميل للوفاء بديونه، أما إذا كان الشخص يتمثل في احدي القطاعات فتنوب الخزينة العامة بالتكفل بالوفاء بالقرض، وهنا تظهر أهمية الضمانات سواء كانت شخصية أو حقيقية، فإذا كانت عملية الاقتراض هامة فان تحصيل القرض أهم، كما يقول أحد الخبراء الإقراض هامة فان قرض في الدفاتر (دفاتر البنك) دون فهم كيفية تحصيله[1].

ثانيا: شروط منح الإقراض :

ينبغي أن تنص سياسات الاقتراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك، وعلى ما إذا كان من الممكن إتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الحالات التي تفوق فيها قيمة القروض الحد الأقصى المنصوص عليه، والذي عادة ما يتمثل في نسبة مئوية معينة من رأس مال البنك بما في ذلك الاحتياطي المتجمع كذلك ينبغي أن تنص السياسة على حد أقصى لتاريخ استحقاق القروض التي يقدمها البنك، وما إذا كان من الممكن إتباع استراتيجيه تعويم معدل الفائدة أو الالتزام بمعدل فائدة ثابت طوال فترة القرض، وعادة ما تنص

1- سيد الهواري ، **إدارة البنوك -دراسة في الأساسيات** ، مكتبة عين الشمس ، مصر ، 1998 ، ص140

السياسة كذلك على الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم مرهونات لضمان القرض، وأنواع الأصول التي يمكن قبولها ونسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل ومدى تعرض قيمة السوقية للأصل المرهون، كما يتوقع أن تنص سياسة الإقراض على البدائل أخرى لضمان مستحقات البنك ومن الأمثلة على تلك البدائل تقديم طرف ثالث كضمان للعميل بأي من شروط التعاقد[1].

1- منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما ذكر في هذا الفصل نستنتج أن الجزائر عرفت منذ الاستقلال عدة إصلاحات القطاع الفلاحي وهيكل تنظيم استخدام عناصر الإنتاج فيه، حيث قامت الدولة بتنظيم ملكية الأراضي الفلاحية ليتمكن القطاع الفلاحي من اتخاذ دوافع ال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فعرف القطاع الفلاحي عدة تنظيمات وإصلاحات.

لكن وبالرغم من هذه الإصلاحات بقي القطاع الفلاحي يتخبط في عدة مشاكل كضعف الإنتاج، قلة الإطارات، سوء التحكم في التسيير، فبدأ التغيير في سنة 1986 حين صدر قانون 86-12 للبنوك والقرض، ثم استمر التغيير ليمس في مرحلة لاحقة القطاع الفلاحي بصدور قانون 87-19 والمتضمن إعادة تنظيم القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات فردية وجماعية، واستمر الإصلاح الجذري مكونا الإطار الحقيقي لتحولات اقتصادية كن من انتهاج اقتصاد السوق في التنمية الاقتصادية، كان ذلك من خلال قانون النقد والقرض 90-10 الصادر سنة 1990 بالنسبة للبنوك.

أما القطاع الفلاحي فقد عرف زيادة في الفعالية والتطور من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي جاء كسياسة تحت برنامج الإنعاش الاقتصادي، هادفا بذالك إلى الحث على الاستثمار في كل جهات الوطن مع احترام تنوعها و خصوصياتها كما أنه يستجيب إلى انشغالات بمحمل الفلاحين، وبعد ذلك ظهر المخطط التكميلي الذي سمي بالمخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية إذ أعطى هذا المخطط ب عد ريفي واضح يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات خاصة في المناطق المعزولة، وكل الإصلاحات لم تحقق المردودية المنتظرة وبقيت الدولة تعاني من تبعية غذائية فواصلت الدولة في رفع التحدي ووضعت سياسة جديدة وهي سياسة التجديد الريفي الذي يهدف إلى تحديد الرؤية اتجاه العالم الذي يفسر و رسم معالمه في المستقبل ب غية اكتشاف قدراته من خلال إقامة دعائم سياسية واقتصادية قوية، حيث تلقى الدعم الفلاحي أهمية بالغة ومبالغ ضخمة تخصص لها، خاصة ما جاء بها المخطط الخماسي 2012- 2017 ومخطط الإنعاش الاقتصادي الوطني وفي إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي، وباعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات، سنقوم في الفصل الثاني بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة رقم 462- ولاية البويرة، حيث يعد من أحد البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي من خلال نشاطاته الأساسية والتي من بينها منح قروض الرفيق.

الفصل الثاني

دراسة حالة القرض الرفيق والتحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى وكالة عبان رمضان 462

تمهـــــيد:

لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى مجموعة من المفاهيم المتعلقة حول القطاع الفلاحي و كذا أخذنا معرفة حول طريقة التمويل القطاع بهدف إثراء هذا الجانب تم دراسة ميدانية في وكالة عبان 462 رمضان بالبويرة باعتباره أهم ممول للقطاع الفلاحي من خلال قرض الرفيق .

و يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من مهامه الأساسية هو النهوض بالقطاع الفلاحي و تطوره و تكملة الخطوات دعم هذا المجال حسب برامج تنموية مخططة ترمي لمساعدة الفلاح و استغلال الثروة الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر التي تتميز عن سائر الدول ، سعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي ، فالبنك يتبنى أنواع عدة من أساليب تمويل القطاع الفلاحي مع تسهيلات تشجيعية .

تعتبر ولاية البويرة ولاية زراعية هامة عبر الوطن حيث تتميز بأراضيها و مناخها و مناطقها الريفية الشاسعة ، هذا ما جعلنا أن نخصص دراستنا التطبيقية على تمويل القطاع الفلاحي في هذه المنطقة من طرف وكالة عبان رمضان للفلاحة و التنمية الريفية حيث سنوضح أهم القروض الممنوحة الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي و الوثائق التي يجب أن تكون بحوزة طالب القرض ، و يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثاني : القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي الممنوحة من طرف وكالة عبان رمضان 462

المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لتقديم قرض الرفيق من طرف وكالة عبان رمضان 462

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعد البنك الفلاحة و التنمية الريفية من أحد البنوك البارزة و الفاعلة في السوق المصرفية الجزائرية، وذلك من خلال نشاطاته الفاعلة وتواجده الكبير وتفرعه عبر كامل التراب الوطني. وكذا سعيه إلى مواكبة التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية ومحاولة التأقلم معها منه سنتطرق في هذا البحث إلى مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتقديم هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف ومبادئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية

سنتناول في هذا المطلب مفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية وأهدافه ومبادئه

أولا : تعريف و نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

عرفت على أنها هي مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة على حاجة الجمهور و الأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وسعت من نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية.

أنشئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 105/88 بتاريخ 13 مارس1982 ، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي . ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988 عدل وأكمل بقانون 88/01 . ووضع طرق العمل وإجراءات التحويل فتحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحول سجل بعقد أصلي بتاريخ 1989/02/19 . لدى مكتب التوثيق "ميناداسان" موثق بالجزائر العاصمة .

وجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي. رقم أعماله اليوم 33000000000 دج ففي بداية المشوار يتكون البنك من 140 وكالة متناول عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA، وأصبح اليوم يتكون من 35 مديرية و200 وكالة موزعة على المستوى الوطني. ويشتغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 700 عامل ما بين إطار وموظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلية البشرية [1].

[1]. معلومات مقدمة من طرف البنك

ثـانيـا : المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يقـوم بنـك الفلاحـة و التنميـة الريفيـة علـى مجموعـة مـن المبـادئ والأسـس مـن أجـل القيـام بمهامـه علـى أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[1]:

1-مبـدأ الاسـتغلال : يهـتم البنـك عمومـا بـالزبون ويحـرص علـى حسـن اسـتقباله ويقـدم لـه الخـدمات المطلوبـة ويبـادر بإعطائـه المعلومـات الصـحيحة والدقيقـة حـتى يكـون علـى علـم بمـا يحـدث في السـاحة الاقتصادية، هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة و عن الخارج.

2-مبـدأ القـرض و المخـاطر: بمـا أن البنـك هـو المؤتمن عـن أمـوال المـودعين لـه الـذين وضـعوا ثقـتهم فيـه. فهـو بـذلك حـريص علـيهم حرصـا يمليـه المنطـق و القـانون حـتى يكـون في مسـتوى الثقـة وهـو ملـزم بإعـادة الحـق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك .

3-مبـدأ السـيولة : يتعامـل في وجـوب تـرك نسـبة معينـة في خزينـة البنـك لتغطيـة الحسـابات ومعاملاتهـا مع الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

4-مبـدأ الأمـن: وهنـا يلجـأ المـواطن إلى المصـرف مـن خـلال تعاملاتـه التجاريـة إحضـار أموالـه تفاديـا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة .

ثـالثـا : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من بين أهم أهداف المسطرة من طرف إدارة البنك نذكر مايلي [1]:

1-توسيع نشاط البنك وتنويع مجالات تدخله كمؤسسة مصرفية شاملة.

2-جلب أكبر قدر ممكن من الزبائن والعمل على تحسين العلاقات معهم.

3-تحسين جودة الخدمات المقدمة.

4-تطوير العمل المصرفي بغرض تحقيق مردودية أكبر.

5- الحصول على أكبر حصة من السوق

6-إشراك الزراعية وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.

7-توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.

---

1 - معلومات مقدمة من طرق نائب مدير قسم المحاسبة

ولتح ولتحقيق هذه الأهداف قام البنك بالاستعانة بتنظيمات وهياكل داخلية تتلاءم مع متطلبات المجال المصرفي ووضع وسائل تقنية حديثة وصيانة ممتلكاته. وتوفير أنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودان كبيرة لتأهيل موارده البشرية وتطوير وترقية الاتصال سواء كان داخل أو خارج البنك بالإضافة إلى سعيه إلى التقرب أكثر إلى الزبائن، وذلك لتوفير مصالح تتكفل بطلباتهم وانشغالاتهم والتعرف أكثر على حاجاتهم وتطلعاتهم.وكان البنك يسعى نحو تحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بما يلي:

أ.رفع حجم الموارد بأقل تكاليف عن طريق القروض المنتجة و المتنوعة.

ب.توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

ج.التسيير الفعال و الصارم لخزينة البنك بالدينار و العملة الصعبة

المطلب الثاني: دور ومهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية وهيكله التنظيمي

سنقوم في هذا المطلب تبيان دور و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولا : دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدول لتحقيق التنمية في مجال الفلاحي و الريفي، وهذه النظرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بها مهمتين وهذه الأخيرة تقوم بوظيفتين هما :

أ-جمع الودائع

ب-توزيع القروض

هذا حسب المادة 04 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية التي تحدد مجالات هذا الأخير.

"تتمثل مهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري العمل بها. وفي منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة"

أ-تنمية مجموع قطاع الفلاحة

ب-ترقية النشاطات الفلاحية كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتخصيص تمويله لـ:

-المؤسسات المالية

-مزارع القطاع الخاص

-تعاونية الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية

-تعاونية الكروم والخمور

-الصيد البحري

-تعاونية التسويق

-المؤسسات الفلاحية الصناعية بكل أنواعها

ثـــانيـــا: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يمكن تلخيص مهام البنك الأساسية فيما يلي [1]:

1.وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لأجل القطاع

2.القيـام بمسـاهمات الماليـة الضـرورية و النشـاطات المتعلقـة بالمؤسسـات و النشـاطات الخاصـة والـتي تسـاهم في التنمية الريفية .

3.التطـور الاقتصـادي للوسـط الفـني إضـافة غـالى ذلـك فـان بنـك الفلاحـة و التنميـة الريفيـة مثـل أي بنـك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في:

أ- منح القروض بكل أنواعها

ب- معالجة جميع عمليات البنك من قروض، صرف، خزينة

ج- التعامل مع المؤسسات الأخرى

د- الالتزام و القيام بالضمانات

هـ- تمويل بمختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير كما أن البنك يقدم

و-مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمع الريفي خاصة أطباء والصيادلة.

ومن كل هذا يمكن القول بأن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على تنمية القطاع الفلاحي و الري.

ثـالثـــا: الهيكـل التنظيمـي لبنـك الفلاحـة و التنميـة الريفيـة: سـنتطرق إلى توضـيح كـل مـن الهيكـل القانوني والإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

---

[1] http // www.badrbouira–banc .dz 21/08/2019 - 21: 12

_ الهيكل القانوني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1.الجمعية العامة: هي الهيئة السياسية الممتلكة لجميع الأسهم المؤسسة الاقتصادية، وفي هذا الإطار تحدد بقراراتها للقانون لكافة الشروط التي تتماشى مع مصلحة الشركة وتتفرع إلى جمعية عادية وغير عادية.

أ.الجمعية العامة العادية: تعرف كذلك كلما استدعيت للعمل في أمور التسيير والإدارة حسب المادة 17 من القانون 04/88 .

ب.الجمعية العامة غير عادية: تعرف كذلك كلما استدعيت لمناقشة كل التساؤلات التي لها بتعديل الشكل القانوني للمؤسسة عند:

-رفع أو تخفيض رأس مال الشركة في إطار قانوني.

-تقرير إدماج مؤسسة مع مؤسسة أخرى عمومية اقتصادية أو تقسيمها إلى فروع في إطار قانوني.

-أخذ الالتزامات في مؤسسات أخرى

-تحويل الشكل القانوني للمؤسسة

-التشريع بالعمليات الجارية

-تحويل المقر الاجتماعي

2-مجلس الإدارة: المؤسسات العمومية الاقتصادية مسير من طرف مجلس الإدارة وهو مكون من 09 أعضاء على الأقل و12 عضو على الأكثر موزعين كما يلي :

05أعضاء على الأقل و10 أعضاء على الأكثر تحدد عهدتهم من طرف الجمعية العامة العادية.

3-المديرية العامة : يدير المديرية العامة للبنك رئيسا، مديرا عاما يعينه مجلس الإدارة ويحدد صلاحياته وسلطاته في التسيير و المراقبة وذلك طبقا لأحكام المادة 12 من القانون الأساسي للبنك.

_ الهيكل الإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1-الوكالة :تعتبر الوكالة الخلية الأساسية وجهاز الاستغلال الخاص بالبنك. وهي تدخل في إطار هيكلي يسمح باستقبال الزبائن وإرضائهم . وكل الوكالات المتواجدة في الولاية تشكل مجموعة استغلالية ، وكل وكالة تتكون من مصلحتين هما:

أ.مصلحة الزبائن

ب.مصلحة الاستغلال

وأهم العمليات التي تقوم بها الوكالة هي:

-تسيير العمليات البنكية(المحفظة ، الصندوق)

-انجاز تقارير شهرية وسنوية خاصة بمجمل النشاطات التي ترسل إلى المديرية الجهوية.

2.الفـرع Succursale: هـي هيئـة لامركزيـة توجـد بمقـر الولايـة مهمتهـا تنظـيم ، مسـاعدة ، توجيـه وتنسـيق بـين جميـع الوكـالات التابعـة لهـا وكـذلك مراقبـة أعمالهـا ، مديريـة الفـرع تسـير مـن طـرف المديريـة وهـذه الأخيرة تتكون من فرعين هما:

أ.مديرية فرعية للأعمال الإدارة المالية

ب.مديرية فرعية مكلفة بالاستغلال والالتزام

ومن مهام الفرع:

-تنسيق النشاطات بين جميع الوكالات

-مراقبة النشاطات بين جميع الوكالات

-مراقبة استعمال القروض ومتابعة عمليات الاقتراض والسهر على استعمالها في مصالح المؤسسة.

-مساعدة الوكالات وتوجيهها

-السهر على احترام وتطبيق القانون

-السهر على نوعية الخدمات

-تنظيم وتحفيز الزبائن على جميع الودائع وتوظيف الفلاحين وكافة الفئات الأخرى.

والشكل الموالي يوضح وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

شكل رقم (2-1) : وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية البويرة

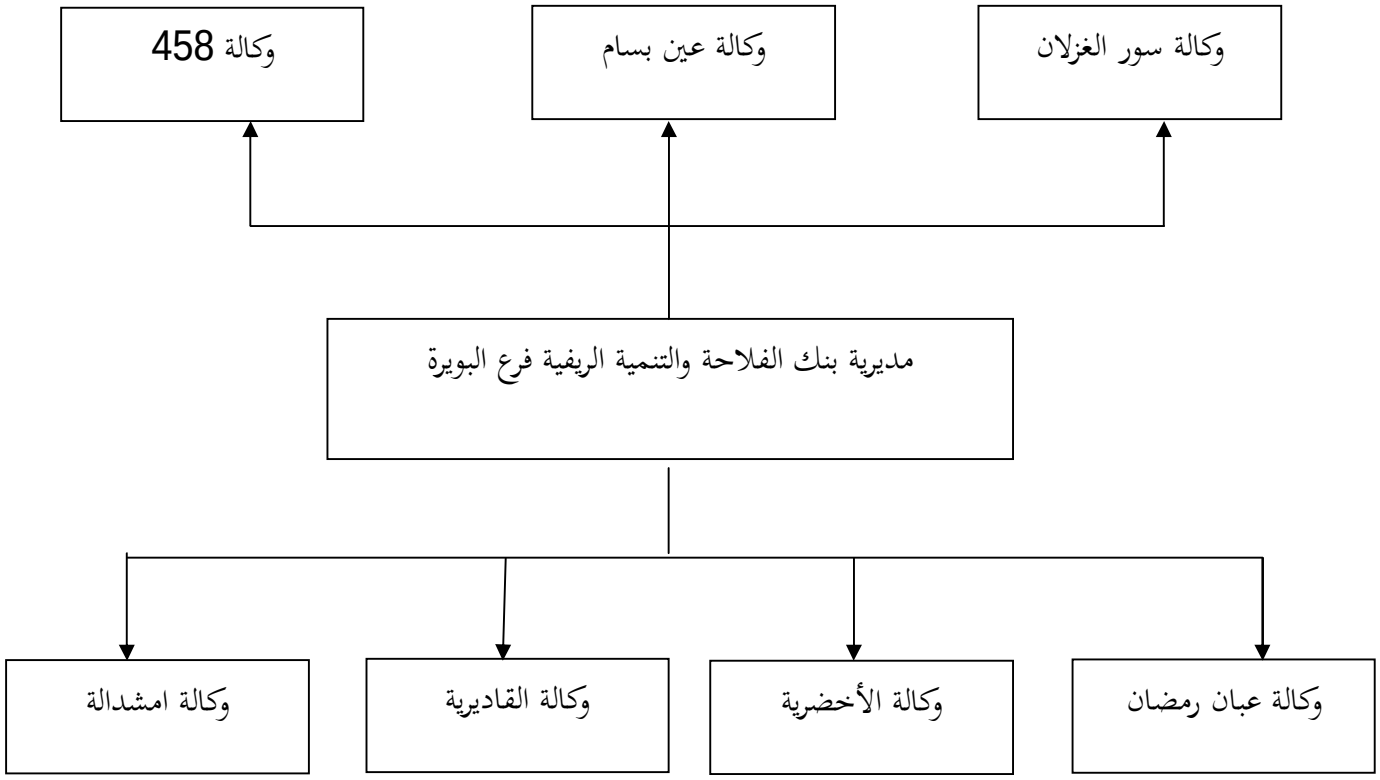

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية: يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2-2): يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

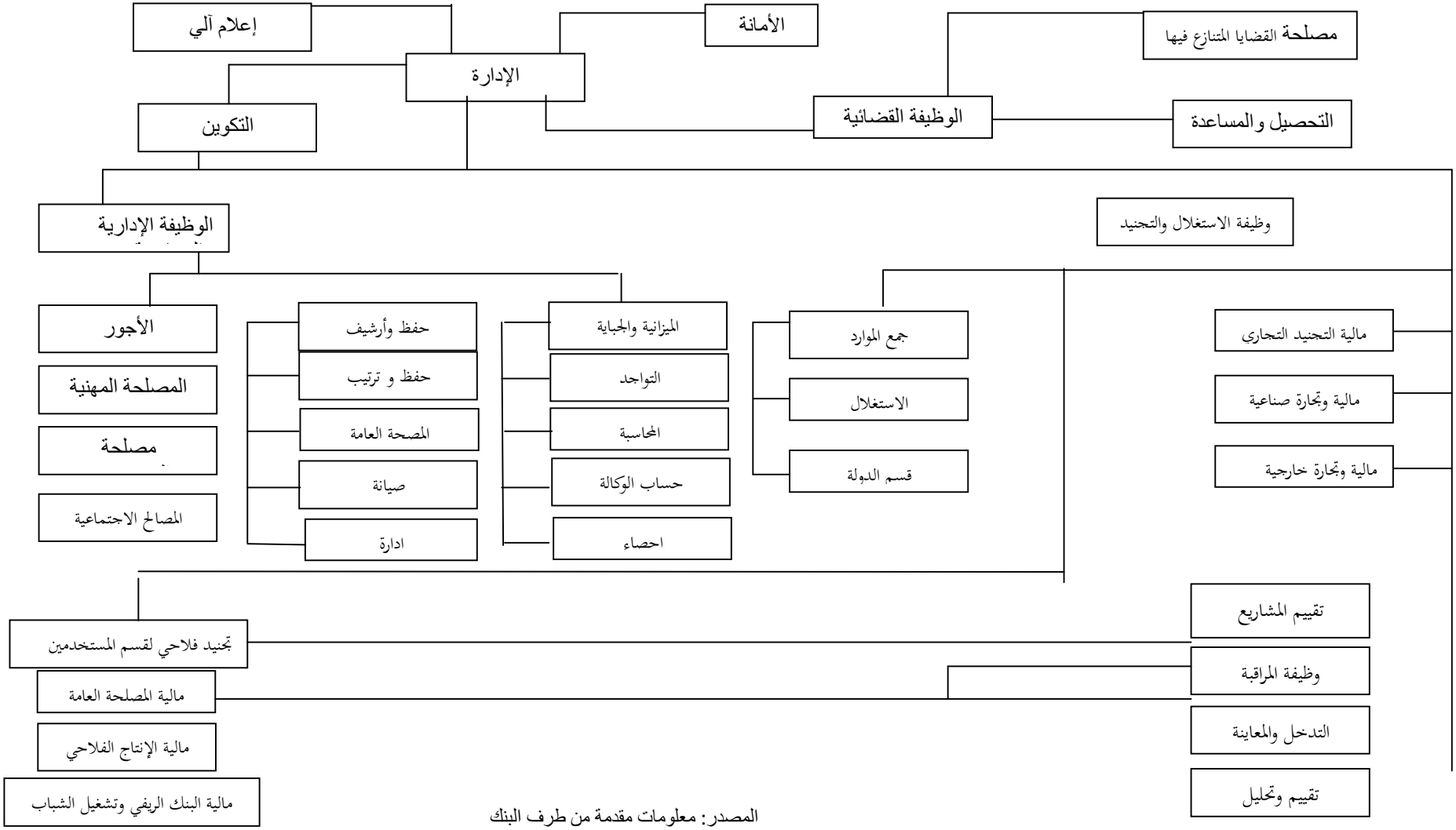

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك

المطلب الثالث : تقديم وكالة عبان رمضان 462

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة الوكالة ، مهامها ، ووظائفها بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي لهذه الوكالة

أولا : نشأة الوكالة

ظهرت بولاية البويرة بموجب القانون رقم 09/14 المؤرخ في 1974 المتضمن التقسيم الإداري الإقليمي للبلد حسب المادة 14 من نفس القانون، وتعتبر ولاية البويرة من أهم الولايات الفلاحة، وبالتالي تجد اتساع في النشاط الفلاحي، حيث يضم هذا القطاع عدد كبير من الفلاحين. كل هذه المعطيات دفعت بالأمر إلى فتح مديرية فرعية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك وكالة عبان رمضان 462 ، اذ تعتبر من السبع وكالات المركزية على مستوى تراب الولاية حيث تأسست يوم 1999/02/02 .

ويمارسون مختلف النشاطات البنكية من عمليات الشباك الصندوق والمحفظة البنكية، وكذلك مصلحة القرض، وكذا فتح الحسابات البنكية.

ونظرا لكون مردودية الوكالة ذات منسوب ملحوظ . فهي بذلك تعتبر أحد أهم الوكالات البنكية بولاية البويرة التي تحقق موارد مرتفعة وبسمة نشاط مشرفة.

ثانيا : مهام الوكالة

تعتبر وكالة عبان رمضان من أهم وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية البويرة وهي مقسمة إلى ثلاث مصالح : (مصلحة الزبائن ، مصلحة القروض ، مصلحة المحلية القضائية)

***مصلحة الزبائن:** وهي المصلحة التي تتعامل مباشرة مع الزبائن وتتكون من:

1.الصندوق: يتمثل في دفع وسحب المبالغ المالية من طرف الزبائن، ويتكون من شباكين هما: شباك الأورو ، شباك الدينار الجزائري.

2.عمليات فتح وغلق الحسابات: قبل التطرق إلى عمليات فتح وغلق الحسابات يجب إعطاء تعريف بسيط للحساب "هو ذلك الجدول الذي يعبر عن جميع العمليات التي يقوم بها صاحب الحساب البنكي من إيداع وسحب وتحويل"

أ.فتح الحساب: يتم فتح الحساب البنكي بناء على طلب الزبون وتميز منه عدة أنواع:[1]

[1]- معلومات مقدمة من طرف البنك

-حساب الشيكات "200" تفتح هذه الحسابات لأصحاب الدخل المحدود وتختلف شروط فتحها بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، فالأشخاص الطبيعيون يشترط عليهم البنك توفير:

.شهادة عمل

.صورة طبق الأصل

.مبلغ مالي قدره 1000 دج

.طلب خطي

أما بالنسبة للأشخاص المعنويين مثلا الجمعيات الخيرية يشترط عليهم البنك توفير:

1- عقد تأسيس قائمة الجمعية، والاعتماد الممنوح من طرف السلطات

2- اسم المكلف بإدارة الحساب

3- مبلغ مالي قدره 1000 دج

4- طلب خطي

-الحساب الجاري"ح3001 ": تفتح هذه الحسابات لأصحاب الدخل المرتفع مثل التجار، وأصحاب الأعمال، كما يمكن فتحه للمؤسسات سواء كانت مؤسسات مساهمة(SPA) ، أو المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة (SA RL) مع مبلغ لا يقل عن 100000 دج

-حساب الدفتر "ح/ 251" وهي حسابات مخصصة للادخار يتحصل بموجبه الزبون على نسبة تقدر بـ02% وهي متغيرة وتمنح له امتياز سحب أي مبلغ في أي وقت. وهي حسابات مخصصة للبالغين سن الرشد 18 سنة.

-حسابات دفتر الأشباك "ح/281 ": وهي حسابات يفتحها الآباء لأبنائهم القاصرين يتحصل صاحب الحساب على نسبة 14% لكنه لا يمكن سحب المبلغ إلا بعد مرور فترة محدودة .

-الحسابات الآجلة: وهي الحسابات التي تخصص للادخار مدتها لا تقل عن 03 أشهر وتختلف نسبة الفائدة على حساب مدة الادخار في مثل هذه الحسابات لا يستطيع الزبون سحب المبلغ أو جزئه الا بعد انقضاء المدة المتفق عليها.

-حسابات بالعملة الصعبة: هذه الحسابات تفتح لذوي الدخل بالعملة الصعبة ويشترط البنك توفير[1]:

-طلب خطي

-نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطني

-مبلغ مالي قدره 30أورو

ب-غلق الحسابات: وتتم هذه العملية بطريقتين هما:

-طريقة إدارية: ونقصد بهذه الطريقة أن البنك هو من يقوم بترصيد الحسابات بناءا على طلب خطي من الزبون فيأخذ البنك عمولته ويقدم المبلغ الباقي للزبون.

-طريقة الإجبارية: هذه الطريقة تستخدم في حالة ما اذا كان الحساب لا يستقبل الأموال ، فيلجأ البنك إلى رصد الحساب وفي حال خروج الزبون مدين بعد انقطاع العمولة يستدعي لدفع ما عليه من حين في أقرب وقت.

3-عمليات الإيداع والسحب

أ.السحب: هي عملية عادية يقوم بها البنك يوميا وتتمثل في تقدم الزبون إلى المصلحة المكلفة بالسحب والإيداع لسحب مبلغ مالي معين من حسابه الخاص أو من حساب غيره ، وتتم العملية بتقديم شيك يحمل كل البيانات الإجبارية من اسم ولقب الزبون، المبلغ بالأرقام و الحروف، تاريخ ورقم الحساب والإمضاء كما يمكن السحب عن طريق دفتر الادخار.

ب.الإيداع: هي عملية بنكية إذ لا يقوم الزبون بإيداع مبلغ معين من الأموال في حسابه الخاص أو في حساب غيره، بالمقابل الحصول على وصل الإيداع.

ج.التحويلات: هبي عملية تسمح بتحويل مبلغ مالي معين من حساب زبون آخر في نفس البنك (الوكالة) أو بنك آخر، ويكون التحويل بأمر من الزبون ويكون كتابيا.

د.مراقبة المحاسبة: تقوم هذه المصلحة بمراقبة ومحاسبة كل العمليات التي يقوم بها البنك خلال اليوم، ومراجعة يومية للبنك محاسبيا للتأكد من أن رصيد مدين، وفي حالة وجود خطأ يقوم العون المكلف بالمراقبة

1- معلومات مقدمة من طرف مدير قسم المحاسبة

المحاسبية بتسجيل رقم العملية ونوعها واسم العون الذي قام بها ويتم تصحيح الخطأ حتى لا يكون هناك فرق بين رصيد الدائن ورصيد المدين.[1]

4-المحفظة

أ.الخصم والتحصيل والمقاصة: حامل الشيك أو الورقة التجارية يلجأ في أغلب الأحيان إلى البنك قصد تحصيلها وتحويلها من قيمة إلى سيولة دون اللجوء الى البنك مصدر الورقة التجارية أو الشيك .هذا يتقدم لبنكه للقيام أما بالخصم أو التحصيل.

الخصم: وهي تسليم السند للخصم وهنا يتولى السند دفع القيمة مباشرة إلى حامل السند ويقيدها في حسابه إن كان له حساب لدى البنك أو يعطيها نقدا لمن ليس له حساب ، وفي الحالتين يخصم البنك فوائده أو عمولات لقاء العملية وبمجرد الخصم للأوراق التجارية يصبح للبنك كامل الحق في قيمتها وتنتقل له كل الحقوق المستحقة .فالأوراق التجارية التي يمكن أن تسلم لخصم تتمثل في السفتجة والسند لأمر.

-التحصيل: نقصد بهذه العملية بتحويل البنك القيم إلى سيولة نقدية وذلك بالحصول على شيكات البنوك الأخرى عن طريق زبائنها ثم تحصيلها بإرسال الوكالة للورقة التجارية أو الشيك مع وثيقة أشعار بالمصير أو أمر بالدفع بعبارة ادفع مع ذكر السبب ويتم تلخيص الزبون أو بعبارة عدم الدفع.

-المقاصة: إن العمليات التي يقوم بها البنك والتي تلخص في استلام شيكات زبائنه وإرسالها إلى البنوك المسحوبة عليها ، وتلخص في أنه يجمع كل بنك ما لديه من شيكات أو أوراق تجارية ويرسلها إلى غرفة المقاصة وهي المكان المخصص لتبادل الشيكات في موعد معين كل يوم على التاسعة صباحا.

5- مصلحة القروض:

تعد هذه المصلحة من أهم المصالح في البنك وتتكفل بمختلف العمليات المتعلقة بالقرض بداية استقبال ملفات طالب القروض ثم دراسة الملفات وبعدها تأتي مرحلة التمويل ومتابعة سير القروض في حالة قبول الطلب ، يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عبان رمضان "462" يمنح عدة قروض:(قروض الاستغلال، قروض الاستثمار، تسبيقات ، القبول) ومن أجل تسهيل مهمة المصلحة فإنها مقسمة إلى:

[1] - معلومات داخلية للبنك

1.فـرع القـروض الفلاحيـة: هـذا الفـرع مكلـف بتمويـل النشـاطات الفلاحيـة ويـتم بعـد القيـام بدراسـة الملفات دراسة تطبيقية جدا مع التركيز مع عامل المردودية للمشروع ويشترط البنك ما يلي:[1]

أ.طلب خطي

ب.شهادة فلاح تثبت نشاط قانوني للمعني بالأمر

ج.الميزان الحسابي

د.ضمان المخاطر

يجب أن نشير أنه في حالة القرض في إطار تشغيل الشباب فان البنك يشترط منها:

أ.شهادة الاستفادة مدعمة من طرف وكالة تشغيل الشباب

ب.طلب خطي لوكالة تشغيل الشباب

ج.طلب عدم الانضمام

بعـد مراقبـة وفحـص الملـف مـن الناحيـة القانونيـة يقـوم المكلـف بالدراسـة الماليـة للمشـروع ويحـرر وثيقـة تسـمى بوثيقة بحث المشروع ويتم إعطاء الرأي والقرار للجنة ثم يرسل إلى المديرية العامة التي تتخذ القرار النهائي.

2.فرع القروض التجارية :

يقـوم هـذا الفـرع بدراسـة الملفـات الـتي تخـص القـروض التجاريـة وهـذا النـوع موجـه لتمويـل شـراء وسـائل الإنتـاج وكذا تمويل النشاطات الصناعية والمؤسسات الصغيرة وحتى يقوم البنك بتمويل الزبون فانه يشترط ما يلي:

أ.طلب خطي للقرض مع تحديد نوع القرض المطلوب

ب.نسخة من سجل التجاري

ج.الميزان المحاسبي

د.رهن المحل

هـ.ضمان كل الأخطار

و.اتفاقية القرض

ن.الرهن الحيازي

[1] - معلومات داخلية للبنك

ح.الفاتورة

6- مصلحة الخلية القضائية

الخلية القضائية هي خلية مستقلة النشاط نسبيا حيث تميل طبيعة نشاطها كونها إدارية أكثر من محاسبية

ويقوم عليها لجنة إدارية متخصصة في الشؤون القضائية والحقوق والنزاعات وغيرها من المسائل الخاصة وتسهر الخلية القضائية على إتمام ما يلي:

1.فتح الحسابات البنكية والتأكد من سلامة الوثائق وصحة الملفات المقدمة وخلوها من الأخطاء الإدارية التي توقع البنك والزبون في مشاكل مستقبلا.

2.السهر على القضايا والنزاعات التي تخص البنوك

3.القيام بالعمليات التحصيل البنكي

4.التنسيق مع مختلف مصالح الوكالة البنكية

5.متابعة ملفات الحسابات البنكية التي فيها مشاكل والعمل على تطبيق القانون البنكي بصرامة وذلك بغية تجنب كل أنواع المشاكل ، وفي هذا الصدد تمتلك الخلية في حالة ثبوت هذه المشاكل أحقية تجميد الحسابات ، وإيقافها مؤقتا لغاية حلها.

- الهيكل التنظيمي للوكالة :

يتكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية من ثلاثة مصالح هم مصلحة الزبائن ومصلحة القروض ومصلحة الخلية القضائية نوضحها في الشكل التالي:

شكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي للوكالة

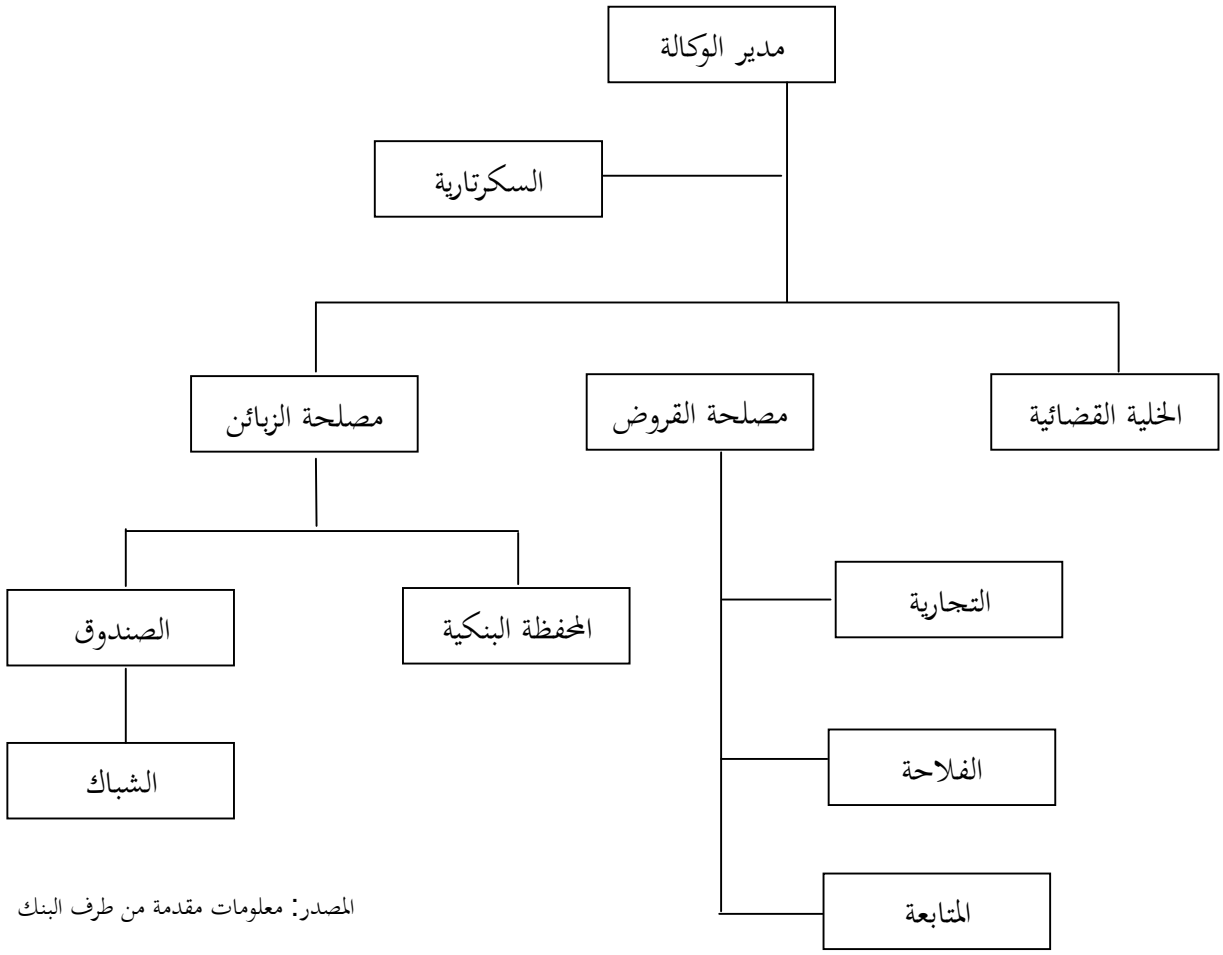

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك

المبحث الثاني: القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين .

المطلب الأول: قرض التحدي

يعتبر القرض في إطار التحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يقول من خلاله بتمويل المشاريع الطويلة والمتوسطة المدى.

أولا:تعريف قرض التحدي

هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا، يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة ، وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

ثانيا: الفئات المستهدفة من القرض

-الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين مرفوقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

-ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة وأصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة.

-المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي أو توزيع المنتوجات الفلاحية .

-المزارع التجريبية أو النموذجية.

ثالثا:المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض "التحدي"

1-فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي:

-الصرف والتطهير

-أشغال التوجيه وإزالة الحجارة

-وضع مصدات الرياح

-التعديل

-فتح الأراضي الفلاحية

-طلب الطاقة الكهربائية

2-عمليات تطوير السقي الفلاحي:

-تجنيد معدات الري وتهيئة وانجاز الآبار الجديدة

-استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء

-انجاز أحواض لتخزين المياه

-تجهيز مضخات المياه

-إنشاء شبكة توزيع المياه

-إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف

-تصليح المضخات الموجهة للاستغلال الفلاحي

3-وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات:

-الحصول على المواد الأولية بذور، نباتات، أسمدة، ومنتوجات

-الإنتاج الحيواني: منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة التأهيل الموجهة لتغذية الماشية

-قلع النباتات التي عمرت طويلا

-عمليات تطعيم النباتات

-اقتناء العتاد الفلاحي

-اقتناء وسائل الدفع الخاصة

-اقتناء عتاد وتجهيزات تربية الدواجن

4-انجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقديم:

-انجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع.

-انجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية

-بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في الآجال الفلاحي والصناعات الغذائية

رابعا:مميزات قرض التحدي[1]:

1-قيمة قرض التحدي:

-القرض متوسط المدى من: 1000.000دج إلى 100.000.000دج

-القرض طويل المدى من: 1000.000دج إلى 100.000.000دج

1- وثائق داخلية للبنك

2-مدة التأجيل :

-القرض متوسط المدى: من سنة إلى سنتين

-القرض طويل المدى: من سنة إلى خمس سنوات

3-مدة القرض:

-القرض متوسط المدى: من 3سنوات إلى 7سنوات

-القرض طويل المدى: من 8سنوات إلى 15سنة

4-آجال الاستعمال:

-القرض متوسط المدى: من 6 إلى 12 شهر كأقصى حد ابتداء من استلام القرض

-القرض طويل المدى: من 6 إلى 24شهر كأقصى حد ابتداء من استلام القرض

5-المساهمة الشخصية:

-على الأقل 10% من قيمة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10 هكتار

-على الأقل 20% من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتار

المطلب الثاني: قرض الرفيق

إن الدولة تسعى جاهدة لتطوير الفلاحة لذا قامت بطرح القرض الرفيق وهذا لتلبية احتياجات الفلاح وحل مشكلة تمويلية له.

أولا:تعريف قرض الرفيق:

هو قرض دخل حيز التنفيذ في 01 أوت 2008 ، وهو قرض استغلالي مدعم من طرف الدولة 100% مخصص لتمويل الفلاحين المربين الخواص منهم التعاونيات وحدات الخدمات الفلاحية مدته سنة واحدة .

ثانيا: المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض الرفيق:

-اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، الشتائل، أسمدة، مواد صحية نباتية)

-اقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات (كل الأصناف) وسائل الشرب ومنتجات الأدوية البيطرية

-اقتناء المنتجات الفلاحية بتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

-تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية

-تحسين نظام السقي (للتجميع والاستعمال المقتصد للمياه)

-اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قروض البيع بالإيجار للمنتوجات المصنعة في الجزائر .

-بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء إقامة البيوت البلاستيكية المتعددة القبب وإعادة تعمير الإسطبلات والحظائر الحيوانية .

ثالثا: مميزات القرض الرفيق

-مدته سنة واحدة قابلة لتمديد 6 أشهر في حالة الظروف القاهرة.

-الفائدة 5،5 % على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أي أن الزبون لا يتحمل معدل الفائدة

-الفوائد 0 % تتكفل بها كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

رابعا: شروط القرض

هذا القرض يقوم على شروط خاصة أهمها :

-المبلغ المحدود

-الآجال المعطى لتحقيق لا يتجاوز 12 شهر (وهو أجل ثابت في دفتر الشروط)

-معدل الفائدة المطبق هو 5،5 %

المطلب الثالث: التقنيات البنكية الخاصة بتسيير القرض الفلاحي

لا تختلف القروض الفلاحية في تقنيات تسييرها عن باقي القروض التي اعتادت البنوك منحها لزبائنها، حيث تراعي البنوك أثناء منحها القرض كافة العناصر الضرورية لأي قرض سواء من الناحية الإدارية أو المحاسبية أو من الناحية التقنية والبنكية .[1]

أولا:الجانب الإداري والمحاسبي

1-الجاني الإداري:

يتعلق الجانب الإداري بكل ماله علاقة بالوثائق المحددة لهوية طالب القرض وموضوعه في النشاط الفلاحي وكذا التأكد من حمله صفة الفلاح لدى المصالح المتخصصة في هذا ، إضافة إلى المعلومات العامة والخاصة في نفس الوقت في نشاطه الفلاحي ونوعه وطبيعته ، والموقع الجغرافي له وكذا الطلبات الخطية التي تحمل توقيع

[1] - معلومات مقدمة من طرف البنك

الفلاح (طالب القرض) ،كما يسمى هذا الجانب أيضا بما يتعلق بأموال الملكية وكذا عقود التنازل وشهادات الحيازة المثبتة لامتلاك الفلاح إلى الأراضي والإسطبلات. ويمس من جهة أخرى كل ماله علاقة بالتفويض أو التوكيل سواء تعلق الأمر بالفلاحين كأفراد أو مجموعات.

2-الجانب المحاسبي:

يتعلق الجانب المحاسبي بكل ماله علاقة بالحساب البنكي والوثائق القاعدية التي على أساسها تتم دراسة الملف وتحليله ومعرفة الأرقام الخاصة بقيم التمويل العامة وقيم التمويل الجزئية ، فهو إذن يمس الجانب الرياضي بمفهوم لغة الأرقام ، تكون المرحلة المحاسبية متتابعة للإجراءات ، حيث يعتمد بعد إثبات الجانب الإداري إلى مراعاة الجانب المحاسبي من خلال فحص الوثائق المحاسبية التي على أساسها تتم عملية منح القرض (déblocage) .

أ-دراسة تقنية اقتصادية معدة من طرف محاسب معتمد تعتبر الدراسات التقنية الاقتصادية (EtudeTechnico-économique) المرجع المحاسبي الرئيسي الأول الذي يعتمد عليه المكلف بالدراسات التقنية في البنك من أجل تحليل الوثائق المحاسبية لمعرفة النظرية التحليلية التي من شأنها استخراج المؤشرات الرئيسية المعتمدة في تقييم مدى مردودية أي مشروع اقتصادي من جانبه الرياضي ، تحتوي الدراسة التقنية الاقتصادية في العادة على ما يلي:

- الميزانية الافتتاحية
-الميزانية التقديرية للدورة المحاسبية
-جدول حسابات النتائج
-جدول الاستهلاكات
-الفواتير النموذجية التي توثق القيم المالية من طرف المورد الذي اختاره الزبون والتي على أساسها يتم ضبط الجداول المحاسبية

ب-تقرير الخبير العقاري في تقييم ممتلكات الزبون

يعتبر هذا التقرير المحرر من طرف خبير عقاري معتمد، تقريرا جوهريا ، حيث تتم فيه الإشارة إلى تقييم الممتلكات التي سيقدمها الزبون كرهن عقاري أو حيازي أو الاثنين معا لتقديمهما كضمان مضاف إلى جملة الضمانات المفروضة من أجل الحصول على الموافقة البنكية في منح القروض.

ثانيا: الجانب التقني البنكي

1-الجانب التقني:

يمكن تلخيص الجانب التقني في عملية منح القرض كما يلي:

-يقوم البنك بعملية إدخال معلومات القرض في برنامج النظام البنكي آليا وفقا لوثيقة الموافقة، وتكون هذه العملية على مراحل عدة كالتالي:

أ-معلومات طالب القرض: يتلخص هذا العنصر في رقم الحساب البنكي الذي يعين هوية طالب القرض ومنه المعلومات الخاصة بشخصه.

ب-معلومات القرض: يمنح برنامج النظام البنكي آليا إمكانية الدخول إلى قوائم يتم ملؤها من طرف المكلف بالدراسات التقنية الذي يقوم بمتابعة ملف القرض وتحتوي على معطيات خاصة بطبيعة القرض ومدته الزمنية والامتيازات الممنوحة فيما يخص الفوارق الكلية والجزئية ، ومعدلات الفائدة الممارسة وفقا لطبيعة القرض.

ج- برنامج النظام البنكي يقوم بعد إدخال الرموز الدالة على طبيعة الضمانات بتحرير رسالة القبول (lettre d'acceptation) آليا والتي يتم منح الزبون نسخة منها ، وهي نسخة معدلة شكليا للوثيقة، ويتم استخراجها كإشارة لإتمام عملية إدخال المعلومات.

د-اتفاقية القرض(convention de prêt)تعتبر اتفاقية القرض وثيقة جوهرية في الإجراءات الخاصة بفرض الضمانات وتحتوي الاتفاقية على جملة من المواد التي تعتبر كالتزامات لزبون من جهة وحقوق من جهة أخرى، و يتم الإمضاء على الاتفاقية من الطرفين (الزبون والبنك) ، بحيث يتم إبرامها في المرحلة الأخيرة من إجراءات منح القرض، أي بعد وصول القرار النهائي بالقبول.

2-الجانب البنكي:

يتعلق الجانب البنكي بموضوع الضمانات ، حيث تعتبر الضمانات خطوة هامة جدا قبل منح أي نوع من أنواع القروض وهذا جاء لمراعاة طبيعة تلك الضمانات ، فهناك ما يمكن أن يتضمن به الزبون قرضه قبل الشروع في عملية منح القرض ، وهو ما يمتلكه كإثبات على الملكية والقدرة على الوفاء بالدين وهناك ما

ينبغي الزبون أن يضمن به قرضه بعد القيام بمنح القرض كالرهن الحيازي على العتاد، حيث لا يمكن رهن عتاد لم يتم اقتناؤه وبالتالي من المنطقي أن يكون الرهن بعد منح القرض

تنقسم الضمانات في القرض إلى ضمانات الحاصرة وضمانات غير الحاصرة سنوضح كل منها على حدى:

أ-تتمثل الضمانات الحاصرة (Réserves bloquantes) مجموع الضمانات التي يفرضها البنك قبل عملية تحرير شيك القرض وتتلخص هذه الضمانات غالبا :

-إثبات الملكية أو الكراء للعناصر الموجهة للاستغلال

-محضر الزيارة الميدانية التي يقوم بها المكلف بالدراسات التقنية التابع للبنك لأماكن الاستغلال.

-محضر الطبيب البيطري في حالة نشاطات التربية الحيوانية

-محضر الخبير العقاري

-بطاقة الفلاح

-سند لأمر

ب-الضمانات غير الحاصرة (Réserves non bloquantes) تتمثل الضمانات غير الحاصرة في مجموع الضمانات التي يفرضها البنك بعد تحرير شيك القرض وتتلخص هذه الضمانات غالبا فيما يلي:

-اتفاقية القرض: وهي اتفاقية مبرمة بين الزبون والبنك تحتوي على مواد عديدة تشرح في نصها كل الحقوق والالتزامات التي تقع على الطرفين ، وتعتبر أهم وثيقة في عملية منح القرض إذ هي الوصلة التي تجمع الزبون بالبنك وتحدد طبيعة العلاقة بينهما .

-وثيقة التأمين من شركة التأمين: تختلف هذه الوثيقة باختلاف طبيعة القرض فهناك التأمين على المحاصيل وهناك التأمين على الحيوانات الموجهة للتربية وهناك التأمين على العتاد الممول. وتكون قيمة عائدة لفائدة البنك حتى انتهاء مدة القرض التي تحددها وثيقة الموافقة.

-محضر اقتناء العتاد الممول ومعاينة حالات المحاصيل: يقوم به المكلف بالدراسات التقنية التابع للبنك ، حيث يتم تحرير محضر مفصل لكل زيارة ميدانية حسب الحالة.

-الرهن الحيازي على العتاد في حالة اقتناء العتاد: يعتبر الرهن الحيازي على العتاد الممول أكثر أنواع الضمانات أهمية وينبغي على البنك تحصيله في الوقت المناسب وعلى أكمل وجه، وهي وثيقة رسمية مضبوطة من الموثق تنص على وضع كامل قيمة العتاد الممول رهن البنك خلال مدة القرض، بحيث تكون هذه القيمة عائدة لفائدة البنك فلا يجوز للزبون على صلاحيات البيع والكراء وغيرها ويكون من صلاحيات البنك إعادة تحصيل قيمة العتاد الممول وفقا لهذه الوثيقة في حالات عدم التوافق بين البنك والزبون أو حالات عدم إكمال المشاريع ومنح اتفاقية القرض، وتعتبر هذه الوثيقة إلزامية على الزبون بحيث تكون دليلا عليه في حالات النزاعات القضائية.

المبحث الثالث:دراسة تطبيقية لتقديم القرض الرفيق من طرف وكالة عبان رمضان 462

المطلب الأول: تقديم و دراسة الملف

سنقوم بتوضيح كل الإجراءات المتعلقة بالقرض الرفيق

أولا: تقديم طالب القرض

قام السيد (غ . م) المولود في 1969.03.22 البالغ من العمر 50 سنة الحامل لبطاقة الفلاح . بطلب القرض في إطار القرض الرفيق وذلك من أجل تربية الدواجن، وبعد أن قام السيد (غ . م) بتقديم الملف لدى مصلحة المكلفين بالزبائن الموجودة على مستوى البنك لتتم الدراسة الأولية

-الوثائق المطلوبة : يقوم الزبون بتقديم الوثائق التالية

أ-طلب خطي

ب-شهادة الميلاد

ج-شهادة الإقامة

د-بطاقة الفلاح مستخرجة من غرفة فلاحية

هـ-عقد الملكية أو عقد الكراء

و-شهادة عدم المديونية من الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي

ز-بطاقة التعريف الوطنية

ح-عقد الضمان الرهن من الأملاك المنقولة أو الثابتة أو العرض التجاري بعد تقديم الملف من طرف السيد(غ . م) إلى الوكالة ، تقوم الوكالة بتقديم وصل استلام الزبون[1].

حيث يتم تحديد محضر المعاينة لمكان الاستغلال من طرف هذه المصلحة[2]

ثانيا : دراسة الملف

تقوم مصلحة القروض بالدراسة المعمقة للملف ، وذلك من أجل قبوله أو رفضه ، حيث ترتكز الدراسة على صحة الوثائق المقدمة من طرف الزبون وكذلك الدراسة المالية ودراسة مختلف الضمانات المقدمة كرهن.

وحسب مبلغ القرض المطلوب تقوم الوكالة بتحويل الملف إلى مستوى أعلى ، بحيث توجد عدة مستويات اتخاذ القرار . بمنح القرض أو عدم منحه، حيث كل مستوى تحول له صلاحيات معينة لاتخاذ القرار المناسب، وتخضع صلاحيات هذه المستويات فيما يخص اتخاذ القرار إلى قيمة القرض، وهذه المستويات هي:

أ-لجنة القرض على مستوى المديرية الجهوية للاستغلالGRE

ب-لجنة القرض على مستوى المديريات المركزية DFA

ج-لجنة القرض على مستوى المديرية العامة للقروضDG

بعد الدراسة من أحد المستويات يرجع الملف بالقبول أو الرفض على منح القرض إلى الوكالة مرفق بوثيقة القبول[3] من طرف المستوى الذي قبل القرض.

وتحتوي هذه الوثيقة على مختلف الوثائق الضرورية لاستكمال الملف مع إدراج الضمانات المطلوبة .

ثالثا : الدراسة التحليلية للقرض

1-الدراسة على مستوى محاسب معتمد

بعد قبول الملف من طرف المجمع الجهوي للاستغلال وإرسال وثيقة الموافقة للوكالة تقوم الوكالة بابلاغ الزبون بقبول الملف وضرورة استكماله، بعدها تقوم الوكالة بتوكيل محاسب داخلي أو خارجي للقيام بدراسة التحليلية للزبون، من أجل التأكد من المعلومات المقدمة ومدى صحتها، ومن حساباته المالية، وخلوه من

[1] انظر الملحق 1 وصل استلام

[2] انظر الملحق 2 محضر المعاينة

[3] أنظر الملحق 3 وثيقة القبول

الديون، بعد هذه الدراسة يقوم المحاسب بإعداد تقرير على وضعية الزبون بصحة المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

2-الدراسة على مستوى خلية النزاعات

أ-تبلغ من طرف الوكالة بقبول القرض إلى خلية النزاعات على مستوى المديرية.

ب-تقوم خلية النزاعات على مستوى المديرية بالرد على التبليغ يتضمن الدراسة على مختلف الضمانات المقدمة وبعد الدراسة التحليلية ، تقوم الوكالة وفق هذه التقارير بإعداد الإجراءات الأخيرة نذكر فيما يلي:

3-محضر القبول: تقوم الوكالة بعد كل الدراسات السابقة للملف طالب القرض بإعداد محضر القبول على تقديم القرض بالمبلغ الذي قدر من طرف المجمع الجهوي للاستغلال حسب القيمة اللازمة التي تغطي المشروع ، بحيث يقدر المبلغ النهائي بعد كل الدراسات بـ: 9.449.552.00دج .

4-وثيقة الموافقة النهائية[1]

أ-تقوم الوكالة بإعداد الوثيقة الموافقة النهائية بتقديم القرض للزبون (غ ، م) بالمبلغ النهائي

ب-بعد الموافقة مباشرة يتم تحويل مبلغ القرض إلى حساب الزبون وذلك وفق النظام البنكي المعتمد.

5-الفواتير النهائية [2]

يقوم صاحب القرض (غ ، م) بإعداد الفواتير والشيكات على فترات ومراحل زمنية[3]

6-المتابعة وتحصيل القرض

كضمان لاستخدام القروض الممنوحة في الأوجه الصحيحة ، يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإجراءات المراقبة والمتابعة لزبون كما يحرص البنك على المتابعة الدائمة لعمليات تحصيل أقساط القرض في مواعيدها . وفي ظل هذا يعتمد البنك على عدة وسائل وإجراءات منها:

ا-فحص الحسابات الجارية للزبون

ب-مراقبة الوضعية في مجال تسديد القروض في مواعيدها

ج-كيفية التسديد (إيداع الأموال مباشرة للبنك عن طريق شيكات ، تقديم أوراق مالية)

---

[1] انظر الملحق 4 الموافقة النهائية

[2] انظر الملحق5 الفواتير النهائية

[3] انظر الملحق 6 الشيكات

المطلب الثاني: الدراسة المالية للمشروع

بعد الدراسة التي قمنا بها لهذا الملف تأتي الدراسة المالية للمشروع حيث يتمثل في تربية الدواجن وذلك حسب الإعدادات التالية.

جدول رقم 2-1: الاستثمارات (المشروع) :

تعيين	الكمية	سعر الوحدة	مبلغ الاستثمار
كتكوت الديك الرومي ذكر	3 200	309.40	990 080
الأغذية	1 481	5 712	8 459 472
المجموع	-	-	9 449 552

المصدر :وثائق مقدمة من طرف البنك

يبين الجدول عناصر المشروع الأساسية والتي تتمثل في المادة الأولية "أغذية الأنعام" بقيمة 472 459 8 دج والديك الرومي بقيمة : 080 990 دج.

كمية الأغذية حددت حسب المقاييس المعمول بها في هذا القطاع كما مبين في الجدول رقم 4 لاحقا.

جدول رقم2-2: هيكل الاستثمار (المشروع) :

تعيين	التكلفة	مساهمة شخصية	القرض البنكي
كتكوت الديك الرومي ذكر	990 080	-	990 080
الأغذية	8 459 472	-	8 459 472
المجموع	**9 449 552**	**-**	**9 449 552**

المصدر :وثائق مقدمة من طرف البنك

المشروع يتمثل في نشاط استغلالي "تربية الدواجن" ولا يحتوي على أي أصل ثابت.

جدول رقم 2-3: طريقة تمويل المشروع :

القرض البنكي	9 449 552	% 100
مساهمة شخصية		-
المجموع	9 449 552	% 100

المصدر :وثائق مقدمة من طرف البنك

المشروع ممول كليا 100 % من طرف البنك حيث لا توجد أي مساهمة شخصية من طرف الزبون .
القرض قصير المدى يقدر بقيمة 552 449 9 دج بمعدل الفائدة 0 %.

رابعا: التكاليف التقديرية

1-مصاريف الاستغلال:

مصاريف الاستغلال في تزايد مستمر من سنة لأخرى مقارنة بالرقم الأعمال وهذا بمعدل 5%

نفرض أن نسبة الزيادة تساوي نسبة التضخم

تم الاعتماد في الحسابات على معطيات سنة 2018

-القدرة الإنتاجية 02 دورة

-دورة تحتوي على 200 3 وحدة

2-كمية الأغذية المستهلكة :

حسب معطيات الجدول رقم 5 لدينا:

-متوسط وزن البيع بين الأسبوع 17 و 22 هو 18,84 كلغ

-مؤشر الاستهلاك المتوسط لوزن البيع هو 2,46 كلغ

-الكمية المتوسطة للأغذية المستهلكة هي 18,48 كلغ 2,46x كلغ =46,28 كلغ

-دورة الإنتاج تحتوي على 200 3 وحدة

-أغذية مستهلكة لإنتاج 1 كلغ هو بين 2 و 2,7 كلغ

-استهلاك وحدة منتجة هو 46 كلغ

الاستهلاك الكلي من الأغذية لإنتاج 200 3 وحدة هو 388 1 قنطار من الأغذية وهي موزعة كالآتي حسب الشهور

جدول رقم 2-4: الاهتلاكات :

تعيين	الشهر 1	الشهر 2	الشهر 3	الشهر4	الشهر 5 بداية البيع	الشهر 6 نهاية البيع
كمية الأغذية بالقنطار	53,70	184,90	406,65	390,66	364,10	80,99

المصدر :وثائق مقدمة من طرف البنك

جدول رقم 2-5: مصاريف التموين :

تعيين	الشهر 1	الشهر 2	الشهر 3	الشهر4	الشهر 5	الشهر 6
كمية الأغذية بالقنطار	53,70	184,90	406,65	390,66	364,10	80,99
سعر الوحدة	5 712	5 712	5 712	5 712	5 712	5 712
قيمة الأغذية	306 734	056 149 1	785 2 322	231 450 2	079 739 2	615 462
مواد بيطرية وخدمات	72 000	72 000	72 000	72 000	72 000	72 000
كتكوت الديك الرومي	990 080					
المجموع	**814 1 368**	**128 149 1**	**785 2 394**	**450 2 303**	**739 2 151**	**615 534**

المصدر :وثائق مقدمة من طرف البنك

يبين الجدول تكلفت المواد الأولية اللازمة للاستغلال حيث تتجزأ الى مواد أساسية كأغذية الأنعام وكتكوت الديك الرومي ومواد ثانوية خاصة بالتربية وتتمثل في الأدوية البيطرية.

وهذه المصاريف موزعة على مدة نمو الديك الرومي وهي 6 أشهر حيث يكون جاهز للبيع.

جدول رقم2 -6: مصاريف الخدمات :

تعيين	الشهر 1	الشهر 2	الشهر 3	الشهر4	الشهر 5	الشهر 6
تأمينات	000 240					
البيطرة	64 000	64 500	000 65	65 500	66 000	66 500
مصاريف النقل	55 000	3 000	3 000	10 000	13 000	13 000
خدمات وصيانة صحية	80 000					
المجموع	**000 439**	**67 500**	**000 68**	**75 500**	**79 000**	**79 500**

المصدر :وثائق مقدمة من طرف البنك

هي مصاريف متعلقة بالاستغلال كالتأمينات التي هي إجباريا تفرضها البنك على الزبون حيث يؤمن المشروع لمدة الاستغلال كاملا وهي ستة أشهر.

إضافة للمصاريف هناك خدمات المتابعة البيطرية (الصحية) للدواجن والصيانة الصحية للمحل إضافة للنقل الخاص للمواد الأولية وغيرها. قيمة هذه المصاريف ثابتة تقريبا .

جدول رقم 2-07 : مصاريف متنوعة :

تعيين الخدمات	الشهر 1	الشهر 2	الشهر 3	الشهر4	الشهر 5	الشهر 6
الطاقة	25 000	25 000	25 000	25 000	25 000	25 000
مواد أخرى متنوعة	12 000	12 000	12 000	12 000	12 000	12 000
المجموع	**37 000**	**37 000**	**37 000**	**37 000**	**37 000**	**37 000**

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك

هي مصاريف خاصة بالاستغلال وتتمثل في الكهرباء والغاز والماء ومواد الصيانة والنظافة ، وهي ثابتة في مجملها على مدى مرحلة التربية.

جدول رقم 2-08: مصاريف المستخدمين :

-عدد العمال : 02

-الأجر الشهري الخام : 25 000,00 دج

-اشتراكات الضمان الاجتماعي الشهرية : 8 750,00 دج .

تعيين	الشهر 1	الشهر 2	الشهر 3	الشهر4	الشهر 5	الشهر 6
أجر خام	50 000	50 000	50 000	50 000	50 000	50 000
اشتراكات الضمان الاجتماعي	17 500	17 500	17 500	17 500	17 500	17 500
المجموع	**67 500**	**67 500**	**67 500**	**67 500**	**67 500**	**67 500**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

المشروع يستلزم عاملين مؤهلين بأجر 25 000 دج للشهر بمبلغ تأمين 8 750 دج للعامل الواحد .

جدول رقم 2-09: مدخولات المشروع (المبيعات) :

القاعدة التقديرية لرقم الأعمال :

-فرضية الديك الرومي 100 %

-متوسط الوزن عند البيع 18,84 كلغ

-مدة التربية 22 أسبوع

-معدل الوفيات 5 %

-متوسط سعر البيع 210,00 دج للكغ .

-البيع يتم في الشهر الخامس والسادس.

تعيين	الشهر5		الشهر 6	
العمر(أسبوع)	19	20	21	22
الوزن	18,28	19,45	20,61	21,75
نسبة البيع/الأسبوع	% 25	% 25	% 25	% 25
مجموع الوحدات المباعة	3 040	3 040	3 040	3 040
وحدات مباعة/أسبوع	760	760	760	760
سعر البيع	210	210	210	210
مبيعات الأسبوع دج	2 917 488	3 104 220	3 289 356	3 471 300
مبيعات الشهر دج	6 021 708		6 760 656	
مجوع رقم الأعمال	**12 782 364**			

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك.

الدواجن تكون مكتملة وجاهزة للبيع ابتداء من الأسبوع التاسع عشر الى الثاني والعشرون كأقصى حد.

في هذه المرحلة يكون في وزنه الطبيعي وقابل للبيع وبهذا المبيعات تتحقق في الشهرين الخامس والسادس من عمر الدواجن.

جدول رقم 2-10: المصاريف المالية وتسديد القرض :

المصاريف المالية :

السنة	القرض الرفيق	نسبة الفائدة	المدة
2019	9 449 552	% 0	1 سنة

اهتلاك القرض الرفيق :

السنة	مبلغ القرض بداية السنة	مصاريف مالية	رأسمال مسدد خلال السنة	مبلغ الدفعة
2019	9 449 552	0	9 449 552	9 449 552

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك.

المصاريف المالية الناجمة عن القرض تتحملها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كلية بنسبة 100 %

وتسديد القرض يكون في نهاية مرحلة البيع الكلي للإنتاج أي في الشهرين الخامس والسادس.

جدول الخزينة (القرض الرفيق):

تعيين	الشهر 1	الشهر 2	الشهر3	الشهر4	الشهر5	الشهر6
مبيعات أو رقم الأعمال					021 708 6	6 760 656
قيمة الأغذية	306 734	056 149 1	322 785 2	2 231 450	079 739 2	615 462
مواد بيطرية وخدمات	72 000	72 000	72 000	72 000	72 000	72 000
كتكوت الديك الرومي	990 080					

مشتريات مواد أولية	1 368 814	1 128 149	2 394 785	2 303 450	2 151 739	534 615
تأمينات	240 000					
البيطرة	64 000	64 500	65 000	65 500	66 000	66 500
مصاريف النقل	55 000	3 000	3 000	10 000	13 000	13 000
خدمات وصيانة صحية	80 000					
الطاقة	25 000	25 000	25 000	25 000	25 000	25 000
مواد أخرى متنوعة	12 000	12 000	12 000	12 000	12 000	12 000
اجر خام	50 000	50 000	50 000	50 000	50 000	50 000
اشتراكات الضمان الاجتماعي	17 500	17 500	17 500	17 500	17 500	17 500
المجموع النفقات	**1 912 314**	**1 300 149**	**2 567 285**	**2 483 450**	**2 335 239**	**718 615**
رصيد الخزينة نهاية الشهر	**- 1 912 314**	**- 1 300 149**	**-2 567 285**	**- 2 483 450**	**- 4 576 729**	**1 465 312**
سيولة نقدية صافية	**- 1 912 314**	**-3 212 463**	**-5 779 748**	**- 8 263 198**	**- 4 576 729**	**1 465 312**

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك.

مربي الدواجن **السنة المالية 19/01/01 إلى**

19/12/31

ميزانية – الأصول -

أصول	علاوة	2019			ن ن
		مبالغ الخام	ا.م.ا. خ . القيم	صاف	ن ن
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أرض					
مبان					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		1 465 312		1 465 312	
مجموع الأصول الجارية		1 465 312		1 465 312	
المجموع العام للأصول		**1 465 312**		**1 465 312**	

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك.

مربي الدواجن **السنة المالية 19/01/01 إلى 19/12/31**

ميزانية – الخصوم -

الخصوم	علامة	2019	2018
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات –احتياطات مدمجة (1)			
فوارق اعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية/نتيجة صافية حسب المجمع 1		1 465 312	
رؤوس اموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
–حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية 1			
المجموع 1		1 465 312	
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب –مؤجلة ومرصود لها			
ديون اخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجاري 2			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون اخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية 3			
مجموع عام للخصوم		**1 465 312**	

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك.

مربي الدواجن **السنة المالية 19/01/01 إلى**

19/12/31

حساب النتائج /طبيعة

تعيين	علامة	2019	2018
المبيعات والمنتوجات الملحقة		12 782 364	
تغييرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية		**12 782 364**	
المشتريات المستهلة		-10 103 552	
الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى		-808 500	
2-استهلاك السنة المالية		**-10 912 052**	
3- القيمة المضافة للاستغلال (1+2)		**1 870 312**	
أعباء المستخدمين		-405 000	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة			
4-اجمالي فائض الاستغلال		**1 465 312**	
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة			
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة العملياتية		**1 465 312**	
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)		**1 465 312**	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة-تغيرات حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية		**12 782 364**	
مجموع أعباء الأنشطة العادية		**-11 317 052**	
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**1 465 312**	
العناصر غير العادية-المنتوجات يطلب بيانها			
العناصر غير العادية –الأعباء يطلب بيانها			
9-النتيجة غير عادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية		**1 465 312**	

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك.

المطلب الثالث: إجراءات المتبعة في حالة عدم التسديد :

حسب اتفاقية القرض بين وزارة الفلاحة وبنك الفلاحة و التنمية الريفية أنه في حالة عدم الوفاء يقوم البنك بدراسة أسباب التأخر عن تسديد القرض ويقوم بمنح فرصة أخرى لهذا الزبون لتدارك الوضع ، حيث يقوم بتمديد آجال التسديد إلى 6 أشهر أخرى كآخر أجل ، وفي حالة عدم التسديد خلال هذه الفترة يفقد قرض الرفيق امتيازاته، ويصبح قرض استغلالي عادي كأي قرض آخر، ويقوم البنك بتطبيق الإجراءات التي تفرضها شروط القرض بحيث تحسب عليه فوائد، ويقوم الزبون في هذه الحالة بسداد قيمة القرض كله بالإضافة إلى الفوائد الناجمة عن تأخير التسديد (وتسمى فوائد التأخير عن السداد).

أولا: الإجراءات البنكية :

1-طلب خطي: يقوم الزبون المتأخر عن التسديد ، بتقديم طلب خطي إلى الوكالة من أجل تمديد آجال التسديد ، ويكون الرد خلال أسبوع من طرف لجنة القرض ، ويكون إما بالقبول أو الرفض .

2-في حالة القبول : بحيث تقوم لجنة القرض بإرسال التقرير بعد دراسته إلى المجمع الجهوي للاستغلال بالقبول بتمديد في فترة السداد.

3- في حالة الرفض: تقوم اللجنة بإرسال تقرير الاجتماع بالرفض أي عدم تمديد المدة إلى أجل آخر، فتنقل القيم آليا من حساب الزبون إلى حساب خاص بحالات عدم التسديد مكتوبة بلون أحمر ، وفي هذه الحالة يوجد أربعة مستويات يمر بها وهي كما يلي:

-المستوى الأول(سلسلة 301) : ويسمى بالمستوى الأول لعدم تسديد الزبون لمستحقاته، بحيث تقوم الوكالة بإرسال إشعار لزبون لتسديد القرض فقط.

-المستوى الثاني(سلسلة 387): ويسمى بالمستوى الثاني لعدم تسديد الزبون لمستحقاته من الإشعار الأول فيتم إرسال إشعار ثاني لزبون وإعلامه بضرورة التسديد بحيث يكون آخر أجل قبل اللجوء إلى القضاء.

-المستوى الثالث(سلسلة 388): ويسمى بالمستوى ما قبل المتابعة القضائية ، ففي هذه الحالة لا يمكن لزبون التفاوض مع البنك بأي شكل من الأشكال.

-المستوى الرابع(سلسلة 389): يعتبر المستوى الرابع هو آخر مستوى تصل إليها الإجراءات بحيث تلجأ إلى المتابعة القضائية .

ففي هذه الحالة يقوم الزبون إجبارا بتسديد قيمة القرض وكافة فوائد التأخير، وتحسب فوائد التأخير آليا وليس يدويا système de banc وهذا الأخير يأخذ من تاريخ الحصول على القرض وأجال التسديد والتأخير.

خلاصة الفصل :

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف المسطرة لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية ، حيث يمكن القول بأن القرض الرفيق من بين القروض الهامة جدا في إطار النشاط الفلاحي، بل يمكن القول بأنه صار أهم أنواع القروض على الإطلاق لما له من كم هائل من الإقبال عليه، واعتماد واسع من الفلاحين من مختلف النشاطات الفلاحية على تمويل مشاريعهم من خلاله لقد نجح النظام الجديد للقرض الرفيق لكونه نظام سلس ومرن وغير معقد ، وذو إجراءات واضحة ومتماشية مع الرغبات العامة و الخاصة للزبائن، وتقنيات بسيطة ومتوافقة مع النظام البنكي عام.

خاتمة

بعد استرجاع السيادة الوطنية عرف القطاع الفلاحي وضعا متدهورا ، و بما أن لهذا القطاع بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني أصبح الشغل الشاغل للحكومة ،حيث تم القيام بمجهدات كبيرة للاعتناء به أكثر بتهيئة الظروف المناسبة للسير الحسن لعملية التمويل في هذا المجال ،بغرض زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي لأنه يمثل استثمارا حقيقيا . و لذلك جاءت إشكالية دراستنا كما يلي :**ما مدى مساهمة الدولة الجزائرية في تطور القطاع الفلاحي، وما واقع ذلك بوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبان رمضان 462؟.**

فالقينا في دراستنا نظرا عامة حول القطاع الفلاحي ،و مدى أهمية هذا الأخير في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ،عبر مساهماته المتنوعة في رفع التنمية ،ومن خلال دراستنا ركزنا أيضا على أهم مصدر لتمويل القطاع الفلاحي القروض و التسهيلات التي تمنحها الجزائر ،فحاولنا إبرام أهم المحطات التي شاهدتها سياسة التمويل القطاع الفلاحي، واهم العراقيل التي تواجه هذه السياسة ،كما تطرقنا إلى واقع الفلاحة في ايطار البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية التي كانت لها دور كبير في تنمية هذا القطاع و ذلك من خلال السياسات و الإجراءات المتضمنة فيها.

و من الدراسة التطبيقية التي أجريناها ببنك الفلاحة و التنمية الريفية بوكالة عبان رمضان 462 تبين لنا الطريقة العملية التي يقوم بها البنك عند منح قرض الرفيق ،و إتباعها من خلال لجنة مختصة في منح القرض ،كما يقوم بالدراسة المالية للمشروع و التحري و المتابعة ،و اخذ إجراءات المتبعة في حالة عدم التسديد ، و ذلك وفق إستراتيجية محددة من طرف البنك .

و انطلاقا من الدراسة النظرية و التطبيقية للتمويل القطاع الفلاحي تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج و المقترحات:

***نتائج البحث:**

1-تسعى الدولة إلى تحقيق أهدافها في القطاع الفلاحي عن طريق رسم السياسة الفلاحية الملائمة لها ،تقوم من خلالها بتوزيع الأموال على الفلاحين في شكل قروض زراعية وفق سياسة ائتمانية زراعية عن طريق مؤسسات ائتمانية تخضع لإشرافها؛

2-تمثل التنمية الزراعية احد أقطاب التنمية الاقتصادية ،و التي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعية و بشرية و مالية و تكنولوجية ،لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية و الإنتاج الزراعي ،يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني و تحقيق مستوى معيشي مرتفع لإفراد المجتمع؛

3-اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم ،تماشيا و الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق

الفلاحية التي تعمل على الدعم القطاع الفلاحي ،و خاصة لإنتاج المواد الغذائية الأساسية (الحبوب الحليب)، و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ، ثم تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى اهتمام لدعم جميع النشاطات و الفروع الفلاحية دون استثناء ، عن طريق تقديم العديد من أشكال الدعم التي اعتمدتها مجموعة صناديق التي انشات لهذا الغرض؛

4-رغم التزايد في عدد الإطارات إلا انه لم يكن له تأثير على المستوى الإنتاج ، وذلك لعدة أسباب منها:

- الطابع النظري للتكوين مما لايسمح بإدماج الإطارات في وسط الفلاحين؛
- التعامل مع الفلاحين بأسلوب الأمر و النهي و عدم اخذ خبرتهم الميدانية الطويلة بعين الاعتبار؛
- انحراف الإطارات المتخرجة نحو المهام الإدارية بعيدا عن مواقع الإنتاج المباشر.

5-على الرغم من تعدد البرامج التنموية التي قامت بها الدولة لصالح القطاع الفلاحي إلا أن الفلاحين يرون عدم كفايتها لتسهيل النشاط الفلاحي خصوصا في المناطق الصحراوية التي تحتاج لبرامج مكثفة أكثر،كما لا توجد ثقة متبادلة بين الفلاح و الدولة سببها أن الفلاح يعتقد أن الدولة تريد اخذ حصيلة تعبه و جهده ، و الدولة ترى أن الفلاح يحاول التهرب من مسؤولياته المالية لمصالحه الخاصة ، وهذا الأمر يعود بالسلب على أداء الفلاح؛

6- في إطار برامج الدعم القطاع الفلاحي من قبل الدولة ،وكالة بدر بولاية البويرة تقدم قرض للفلاحين بمعدلات فائدة ضئيلة و أحيانا معدومة تبعا لظروف الفلاح و قدراته.

*** اختبار الفرضيات:**

1-حظي القطاع الفلاحي باهتمام كبير من قبل القيادة الاقتصادية من قبل القيادة الاقتصادية و السياسية في الجزائر وقد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية و هذا بوضع مخططات لتنمية القطاع، فاحتل القطاع مكانة لا يستهان بها في الاقتصاد الوطني لما له من أهمية في الناتج المحلي الوطني ،حيث بلغ معدل نمو القطاع سنة 2013 نسبة 6 % و سنة 2014 بلغ 8% إذ وصل سنة 2015 نسبة 9% هذه الإحصائيات كانت حسب تصريح من وزير الفلاحة رشيد بن عيسى ، وعليه نستطيع القول إن **الفرضية الأولى صحيحة ، التي تضمنت " خضوع القطاع الفلاحي لعدة تنظيمات و اصلاحات و تطورات منذ دخول الاقتصاد الجزائري لاقتصاد السوق"**

2- يمكن بواسطة الاستخدام الجديد للائمان الفلاحي رفع مستوى و زيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني مقارنة مع القطاعات الأخرى و هذا ما ينعكس بدوره على الرخاء الاقتصادي للمجتمع مما يساهم في زيادة الإنتاج و النهوض بالتنمية الفلاحية , و هذا ما تثبته مرحلة التسيير الذاتي , الثورة الزراعية وصولا إلى البرامج و الإصلاحات التنموية المتبعة للسنوات الأخيرة و هذا ما يثبت **صحة الفرضية الثانية** ، التي تضمنت

"يؤدي التمويل إلى زيادة الإنتاج الفلاحي و النهوض بالتنمية الفلاحية"

3- لاتقوم وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبان رمضان 462 بإجراء عملية توقيع القرض إلا بعد اخذ عدة عوامل في الحسبان كالمقدار و السمعة و الظروف الاقتصادية الحالية و المستقبلية لطالب القرض الائتمان ، عن طريق تحليل مالي دقيق و دراسة داخلية و خارجية شاملة و فعالة ، و عليه نستطيع القول ان **الفرضية الثالثة صحيحة** ، و التي مفادها قيام وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبان رمضان 462 في دراستها لملف طلب القرض الرفيق موجه للقطاع الفلاحي على مجموعة من الوثائق للإرادات و المصاريف المتوقعة المقدمة من طرف الزبون .

الاقتراحات الدراسة :

1- محاولة استرجاع الثقة بين الفلاح و الدولة الممثلة في أجهزتها الحكومية ، من خلال توسيع قنوات الاتصال بين الطرفين ، ووضع أهداف مشتركة تجتمع بين مجهدات الطرفين نحو تحقيق التنمية المنشودة ؛

2- العامل البشري ، وهو الذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الزراعي ، و لكن هذه الطاقة الشبابية العاملة تحتاج إلى تكوين و تأهيل ، مثلما هو معمول بيه في الدول المتقدمة ؛

3- يجب على الدولة إن تكون لها رؤية واضحة و شاملة عن الزراعة و التنمية الريفية ، فهي في حاجة إلى تصميم و تنفيذ مجموعة من التدابير لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي ، و ذلك من خلال:

- السعي نحو تشغيل اكبر عدد من اليد العاملة في القطاع الزراعي وهذا بفضل تشجيع سكان المناطق الريفية على الاستقرار و عدم الهجرة الأرض التي إن اهتموا بها كانت مصدر الحقيقي لتحسين مستواهم المعيشي ؛
- التخطيط بجدية للدخول و مواجهة سياسة اقتصاد السوق ؛
- الاهتمام بالدراسات المستقبلية الخاصة بالقطاع الفلاحي و هذا لتفادي الوقوع في أزمات مفاجئة ؛
- تكوين يد عاملة مؤهلة و قابلة للتجديد مدركة بالتحولات التكنولوجية الحاصلة في الدول المتقدمة ؛
- تحديد الهيئات المختصة بالإرشاد و العمال المكلفين بهذه المهنة.

4- تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل المادية و البشرية ، و إعادة تشييد الإقليم الفلاحي و المحافظة على الموارد الطبيعية ، و التي من شانها الدفع بعجلة التنمية الزراعية المستدامة عن طريق استخدام المؤهلات العلمية الحديثة في مجال الزراعة و الاستعمال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة .

أفاق البحث :

إن نتائج البحث المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فتحت أمامنا أفاق بحثية تعد مواضيع جد هامة للبحث و التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

- دور القروض القلاحية في تنمية الاقتصادية ؛

-دور برامجالتطور الفلاحي و التجديد الريفي في ظل السياسة الحالية يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف.

قائمة المراجع

أ-الكتب

1-احمد محمد أبو الغار-**التمويل التعاوني**-مكتبة شباب الجامعة-مصر-1999.

2-احمد صلاح عطية-**محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**-الدار الجامعية-مصر-2003.

3-حسين بلعجون-**مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**-مؤسسة الثقافة الجامعية-مصر-2009.

4-رفعت لقوشة-**التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**-المكتبة الأكاديمية-مصر-1998.

5-سيد الهوا ري-**إدارة البنوك-دراسة في الأساسيات**-مكتبة عين الشمس-مصر-1998.

6-شاكر القز ويني-**إدارة البنوك**-دار وائل للنشر والتوزيع-الأردن-2014.

7-عبد المعطي رضا-محفوظ جودة-**إدارة الائتمان**-دار وائل للنشر-الأردن-1999.

8-محمد العزيز عجمية-مصطفي رشيدي شيخه-**النقود والبنوك الكلاسيكية**-مؤسسة الثقافية الجامعية-مصر-2009.

9-منير إبراهيم الهندي-**إدارة البنوك التجارية**-المكتب العربي الحديث-الطبعة الثالثة-مصر-1996.

10-محمد عبيدات-**التسويق الزراعي**-دار وائل للنشر-الأردن-2000.

11-محمد سعيد العتيح-**مبادئ الاقتصاد الزراعي**-منشورات جامعة حلب-سوريا-1979.

12-عمر صدوق-**تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-1999.

13-محمد صلاح الحناوي-السيد عبد الفتاح عبد السلام-**المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**-الدار الجامعية للنشر والتوزيع-مصر-1998.

ب-المذكرات

1-أميرة كوثر برنان-**مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية-تخصص مالية وبنوك-جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-الجزائر-2015.

2-إيمان معوش-بور حلة إيمان-**واقع التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي في الجزائر**-مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاديات المالية والبنوك-جامعة أكلي محند ولحاج-البويرة-الجزائر-2015.

3-عبد الرزاق بوعزيز-**محاولة تقييم اثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائر-دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2004)**-مذكرة ماجستير غير منشورة-جامعة الجزائر-2005.

4-خديجة دعاء-**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية2007السياسة والعلاقات الدولية)**-كلية العلوم السياسية والإعلام-جامعة قسنطينة-الجزائر-2011.

5-رابح زبيري-**الاصلاحات في قطاع الزراعة في الجزائر وأثرها على تطوره**-أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه-معهد العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد بنكي-جامعة الجزائر-1997.

6-زويتر الطاهر-**إشكالية التشغيل في الزراعة**-مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير-معهد العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-1996.

7-سلطانة كتفي-**تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005)في ولاية قسنطينة_تقييم ونتائج**-مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية-كلية علوم الأرض الجغرافية والتهيئة العمرانية-جامعة قسنطينة-2006.

8-محمد غردي-**قطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**-أطروحة دكتوراه-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية-تخصص علوم اقتصادية-جامعة الجزائر-2012.

9-نجية بشير باي-**معالجة مخاطر القروض الفلاحية في الجزائر**-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية-تخصص تأمينات وبنوك-جامعة ألجلالي بونعامة-خميس مليانة-2017.

10-هناء شويخي-**اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**-مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية-تخصص نقود ومالية-جامعة بسكرة-الجزائر-2013.

11-وليد حمدي باشا-**دور السياسة الائتمانية في التمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص علوم المالية-جامعة باتنة-الجزائر-2010.

ج-المراسيم والملتقيات

1-المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية-المؤرخ في 14-07-1998.

2-التعليمة الرئاسية رقم 14-الصادرة بتاريخ 17مارس1981-المتبوعة بالمنشور الوزاري رقم707-الصادرة بتاريخ 15اكتوبر1981.

3-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنشورة رقم 332 المؤرخ في 18جويلية2000-المتضمن إستراتجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

4-المرسوم التنفيذي رقم111-2000-المؤرخ في 30ماي2000-المحدد لكيفيات تسيير الحساب FNRDA-الجريدة الرسمية رقم31بتاريخ04-06-2000.

5-احمد باشي-القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح-مجلة الباحث عدد2-2018.

6-احمد حميد-أثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية على التنمية الريفية-مداخلة في الملتقي الوطني الثاني حول واقع وأفاق التنمية الريفية في الجزائر-جامعة الاغواط-الجزائر-2008.

7-دلال بن سمية-سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-مداخلة في ملتقى دولي حول سياسة التمويل المصري للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر.

8-رابح زبيري-حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية-مجلة العلوم الإنسانية-العدد05-جامعة بسكرة-الجزائر-ديسمبر2003.

9-شعيب بونوة-بودل على-إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع الفلاحي-الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية كبديل للموارد الزائلة-جامعة بسكرة-الجزائر.

10-عمر جنينه-دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة-مداخلة في ملتقى دولي حول إستراتيجية الدولة للقضاء على البطالة-جامعة مسيلة-الجزائر-2011.

11-عماري جمع-مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال صناعة الزراعة الغذائية-مداخلة في ملتقى الدول الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الحاج لخضر-باتنة.

12-مجلس وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية المنشورة رقم332-المؤرخ في 18جويلية2000-المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

13-نور الدين كروشي-إبراهيم لجلط-التمويل الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية الزراعية-المتلقي العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني الجزائري-المدية.

د-مواقع الانترنت

1- http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=10/08/30/6373411

2- http://www.almounadil-a.info/article94.html

3- www. moa.gov

4-http://www.reefnet.gov.sy/index.php

5-http://ouruba.alwehda.gov.sy/_archives.asp?FileNam

6- http://www.al-fadjr.com/ar/demiere/165329.html

7- http://www.aswat-elchamal.comLarL ?p=98&a=1220